السعودية ومراحل التأسيس في القرن العشرين

(وثائق)



السعودية ومراحل التأسيس

في القرن العشرين

السعودية ومراحل التأسيس
في القرن العشرين

(وثائق)

* الكتاب: السعودية ومراحل التأسيس في القرن العشرين

* المؤلف: (وثائق).

* الطبعة الأولى لشركة دار الورّاق للنشر المحدودة: 2008.

* الطبعة الثانية: 2009.

* تصميم الغلاف: جبران مصطفى.

* الناشر: شركة دار الورّاق للنشر المحدودة.

First edition by Alwarrak Publishing Ltd. 2008

Second edition by Alwarrak Publishing Ltd. 2009

www.alwarrakbooks.com

التوزيع

Alwarrak Publishing Ltd.
26 Eastfields Road
London W3 0AD - UK
Fax: 0044 208-7232775
Tel: 0044 208-7232775
warraklondon@hotmail.com

الفرات للنشر والتوزيع
بيروت ـ الحمرا ـ بناية رسامني ـ طابق سفلي أول
ص. ب 6435-113 بيروت ـ لبنان
هاتف: 00961-1-750054
فاكس: 00961-1-750053
e-mail: info@alfurat.com

بيت الوراق
للطباعة والنشر والتوزيع
بغداد ـ شارع المتنبي ـ تلفون: ٠٠٩٦٤٧٧٠٢٧٤٩٧٩٢ – ٠٠٩٦٤٧٨٠١٣٤٧٠٧٦

الفهرس

تصدير

تعدُّ مراحل التأسيس الأولى اللبنة الأساس في بناء الدولة السعودية الحديثة وفي تحديد شكلها العام وإطار علاقاتها مع الدول المجاورة والأجنبية.

من هنا تعكف الدار على إصدار مجموعة من الكتب التي تتناول مراحل التأسيس من وثائق ومراسلات وكتب ونشرها لغرض تقديمها إلى القارئ العربي لكي يطَّلع على تلك الفترة التاريخية المهمة.

الناشر

الكتاب الأخضر النجدي

مؤتمر الكويت

نشر بأمر

سلطان نجد

الكتاب الأخضر النجدي

مؤتمر الكويت

نشر بامر

سلطان نجد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين. أما بعد فقد رأينا نشر ما دار من المفاوضات في مؤتمر الكويت بين مندوبي نجد وحكومتي العراق وشرق الأردن، وما عرف أثناء ذلك من مطامع الحجاز حتى يعرف العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة حقيقة العنت والعناد والغرور الذي استولى على هؤلاء القوم فقضوا على أعز أمانينا في الاتفاق والاتحاد لصالح الأمة العربية. نعم إن العالم سيشهد ما جنى القوم على بلاد العرب وما جرّه اغترارهم بأنفسهم وعدم إصغائهم لدعوات جيرانهم وأصدقائهم، وما أنتج عملهم من البلايا والمحن على بلاد العرب مما لم يزل إخواننا العرب يذوقون مرارته في كل مكان.

سيعلم العالم أننا ما طلبنا في هذا المؤتمر إلا حقاً، وما رفضنا إلا ما نعده ماساً بشرفنا وكياننا، مضيعاً لحقوقنا

واستقلالنا. وإننا نضع أمام الزعماء من المسلمين وإخواننا العرب ما دار من البحث بيننا وبين هؤلاء القوم لينظروا إلى هذه المسائل بعين الإنصاف وليحكموا أي الفريقين كان السبب في تفريق الكلمة القاضي على كل أمل في الاتفاق. نعم سيعلم العالم بعد الوقوف على ما جرى في المؤتمر من المباحثات أن تلك النداءات الحارة والتصريحات العديدة التي ينشرها هؤلاء الزعماء من وقت لآخر ليست إلا تلبيساً وتمويهاً.

إن العالم سيعذرنا إذا ما دافعنا عن أنفسنا وعن حقوق رعايانا بكل ما نملك من وسائل الدفاع. ولقد كنا نود أن قوة العرب لا تضعف ولا تذوب في سبيل أمثال هذه المنازعات، ولكن القوم في سبيل شهواتهم ومطامعهم لا يهمهم الإسلام ولا العرب. نسأل الله أن يهدي القوم إلى سواء السبيل ويبصرنا جميعاً بما فيه صالح العرب والإسلام.

المفاوضات التي دارت بين حكومة نجد وبين الحكومة الإنكليزية لعقد المؤتمر

[1]
برقية رئيس خليج فارس الكولونيل نوكس إلى عظمة سلطان نجد

بالنظر إلى مخابرتكم في مسألة قاف (إحدى قرى أبا الملح) التي وصلت إليّ بواسطة معتمدنا في البحرين أبيّن لعظمتكم ـ حسبما أمرت ـ سرور الحكومة من وقف قوتكم وكذلك أمرتني الحكومة أن أعرض على عظمتكم فكرها في عقد مؤتمر في البحرين أو الكويت بأسرع ما يمكن للبحث في مسألة حدود نجد والأردن، وكذلك أمرتني أن أعرض على عظمتكم بأنه يمكن اغتنام هذه الفرصة للبحث في المواد الباقية بين نجد والعراق التي من جملتها شمر الملتجئين، وكذلك أمرتني الحكومة أن أعرض على عظمتكم إذا تحبون أن يبحث في حلّ

المشاكل التي بينكم وبين الحجاز، فالحكومة البريطانية مستعدة أن تعرض الأمر على الملك حسين.

وغرض الحكومة البريطانية من هذا الاجتماع هو إزالة سوء التفاهم وحلّ جميع المشاكل التي بين الممالك المتجاورة.

أما من جهة قاف فسواء أكانت القوة لكم أم لشرقي الأردن فليس لها تأثير على الاجتماع والمباحثة في المواد التي ذكرت والتي ستكون عن قريب.

جواب حكومة نجد

الرياض في 23 صفر سنة 1342

عدد 44

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى حضرة المكرم صديقنا العزيز ميجرسي كي ديلي معتمد الدولة البهية البريطانية.

بعد التحية والسلام. لقد وصلني كتابكم المؤرخ 8 صفر رقم 117 وطيه صورة برقية برئاسة الخليج المتعلقة بحل المشاكل بين حكومتي وحكومات العراق والأردن والحجاز واقتراح الحكومة عقد مؤتمر في البحرين أو الكويت نحضره أو يحضره مندوبون من قبلنا ومن قبل هذه الحكومات لأجل تعيين

الحدود بين نجد وبين الحجاز وشرقي الأردن. ولكي تطرح على بساط البحث مسألة شمر الملتجئين إلى العراق. لقد طلبت الحكومة البريطانية الوقوف على فكري في هذا الاقتراح وإني أرغب في تعيين الحدود بين مملكتي وبين حكومتي الحجاز وشرقي الأردن كي ينتهي الخلاف الذي أنتجه سوء التفاهم، وأن غاية ما أتمناه هو أن أكون على اتفاق ومودة مع الحكومات المجاورة لي. وبكل ارتياح قبلت الاشتراك في المؤتمر الذي سيعقد في البحرين أو الكويت ولكني لا أوافق على اشتراك مندوب العراق مع حكومتي الحجاز وشرقي الأردن في البحث وكذلك اشتراك شرقي الأردن مع الحجاز أو العراق أو اشتراك الحجاز مع إحدى تلك الحكومات.

وإني مستعد لإرسال مندوبين من قبلي في المحل الذي يتفق عليه هذا ما لزم بيانه ودمتم محفوظين.

[2]
تلغراف من الكولونيل نوكس
رئيس خليج فارس إلى عظمة سلطان نجد

قد وصلني مع كمال السرور مكتوب عظمتكم الذي قبلتم فيه الاشتراك في المؤتمر للبحث في المواد الآتية:

(1) الحدود ما بين نجد الأردن.

(2) الحدود ما بين نجد والحجاز.

(3) البحث في مشاكل كل شمر الملتجئين إلى العراق.

إني سأسافر بنفسي إلى (بمبا) لكي أحضر بعض الكتاب واللوازم المختلفة للمؤتمر. وبموجب حسابي إن شاء الله سأرجع إلى الكويت في 5 ربيع الثاني وأؤمل أن هذا الوقت يهيئ لكم الفرصة لاختيار مندوبيكم ومنحهم وكالة مفوضة. وقد أمرتني دولتي أن أبلغكم قبولها شروط عظمتكم في أن كل مندوب يختص بمراجعة المسائل الراجعة إلى حكومته فقط وإني أرجو من الله أن ينتج هذا المؤتمر الخير الكثير لبلاد العرب.

هذا ما لزم ودمتم محفوظين.

23 ربيع أول سنة 1342

هذه هي التلغرافات والكتب التي تبودلت بين حكومة نجد وبين الحكومة الإنكليزية بخصوص عقد المؤتمر.

* * *

اعمال المؤتمر
بين نجد والعراق

ليس بين سلطنة نجد وحكومة العراق اختلافات على الحدود ولا على العشائر فإن تعيين الحدود والعشائر الراجعة للطرفين قد حسم أمرها بموجب معاهدة المحمرة المنعقدة بين مندوبي الحكومة في 7 رمضان سنة 1340 ـ 5 مايو/أيار سنة 1920 وملحقات هذه المعاهدة التي أمضيت في العقيرة في 12 ربيع الأول سنة 1341 ولكن الخلاف بين الحكومتين ينحصر في:

1 ـ إرجاع شمر الملتجئين للعراق وكذلك العشائر الأخرى المجرمة التي فرت أخيراً من نجد.

2 ـ أمر الأسلاب والمنهوبات التي أخذها شمر وغيرهم من العشائر وفروا بها إلى العراق.

مسالة شمر

بعد استيلاء سلطنة نجد على إمارة حائل ببضعة أشهر لجأ بعض عشائر شمر إلى العراق واتخذوها موطناً لهم، فلم تشأ حكومة نجد الاعتراض عليهم لأن لكل إنسان الحرية التامة في سكنى الأرض التي تطيب له الحياة فيها، ولكن هذه العشائر صارت من وقت لآخر تشن الغارات على عشائر نجد الآمنة وقوافلها وتنهب وتقتل ثم تلجأ إلى العراق آمنة من العقاب والمسؤولية، ولما كثرت هذه الحوادث رأت حكومة نجد أن تحل المسألة بمخابرات ودية بينها وبين حكومة العراق بواسطة المندوب السامي. فكانت المفاوضات بين الطرفين سائرة في طريق حسن، وكان المندوب السامي بلسان حكومة العراق يمني حكومة نجد ويطمئنها ويعدها الوعود العديدة لحل هذه المسألة كما تود وتحب، وكذلك كانت حكومة العراق تظهر في كتبها استعدادها التام للقيام بما طلبته نجد ولكنها مع الأسف لم توفِ بعهدها.

وإننا نثبت جميع المكاتبات التي دارت بين الحكومتين ليعلم العالم أن حكومة نجد لم تطالب إلا بحق معين.

[1]

دار الوكالة البريطانية

بغداد في 7 سبتمبر/أيلول سنة 1921 رقم 19581

إلى صاحب العظمة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود سلطان نجد وتوابعها دامت معاليه.

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والسؤال عن شريف خواطركم. لقد تلقيت بمزيد السرور كتابي عظمتكم المؤرخين 8 و11 ذو القعدة سنة 1339 وفي الأخير منهما رد عظمتكم على كتابي المؤرخ 26 مايو/أيار سنة 1921 بشأن الأصول التي يجب اتباعها عند حصول منازعات بين رعايا العراق ونجد.

ويظهر لي من كتابكم أن مقاصدي لم تفهم برمتها فإنكم تقولون «إن يجب أن تتركوا البادية وأحوالها كما كانت عليه سابقاً معنا ومع الرشيد وإن كان لا بدَّ من التداخل في أمورهم فهذا لا يكون إلا بعد إمعان النظر لكي نستقيم على حالة مرضية» إنه غير خاف على عظمتكم أن شمر ابن الرشيد ليسوا تابعين للعراق، ولا ملك العراق يدعي طاعتهم له، وأن أسواق العراق مفتوحة لجميع التجار المسالمين وهؤلاء أحرار في أن يأتوا ويرجعوا إلى المكان الذي أتوا منه. وليس لي رغبة أو قصد للتداخل في منازعاتهم في باديتهم على شرط أن لا يجعل

سلوكهم وهم في العراق سبباً للتشكي. أجل حاشا لي أن أتداخل تداخلاً كهذا وإنما قصدي بما كتبت هو أنه إذا تنازع رعاياكم مع رعايا العراق ولم يتمكن هؤلاء الرعايا من تسوية خلافاتهم وحسمها فيما بينهم بل طلب أحد الطرفين المتنازعين مساعدة سلطانه فحينئذٍ يكون من الواجب على ذلك السلطان ليس أن يتنازل لمكاتبة رعايا الدولة الأخرى بل أن يتكرم بمكاتبة سطان ذلك الشخص المقدمة الشكاية ضده وهي العادة المرعية عند الحكومات وهي عادة مجيدة. هذا فقط كل ما طلبت إليكم، وإني لواثق أنكم ستوافقون عليه. هذا ما لزم مع تكرار التحية والإكرام.

بي. ز. كوكس

[2]

بيت الدولة في البحرين 22 فبراير/شباط سنة 1923 ـ 6 رجب سنة 1341

من الميجر سي. كي ديلي باليوز الدولة البهية في البحر إلى حضرة صاحب العظمة الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود سلطان نجد حرسه الله.

بعد تقديم السلام اللائق بمقامكم. أخبر عظمتكم أنه قد ورد تلغراف من فخامة وكيل المندوب السامي في العراق جواباً

عن كتابكم المؤرخ 12 ربيع الثاني الذي طلب عظمتكم فيه من حكومة العراق أن تخبر بعض العشائر الفارين من أطرافكم أنهم إذا رجعوا في أثناء شهرين فلهم الأمان والعفو عما سبق منهم. إن حكومة العراق وافقت على هذا ولكن مدة العفو التي قررها عظمتكم قد انتهت، ووكيل المندوب السامي يرى أن عظمتكم حين تفسحون في أجل مدة العفو شهراً ونصفاً تبتدئ من وصول الخبر الجديد يكون ذلك حسناً. هذا ما لزم وفي الختام اقبلوا فائق سلام محبكم المخلص.

ميجر سي. كي. ديلي

[3]

بغداد 15 رمضان 1341 ـ 1 مايو/أيار سنة 1923

إلى حضرة صاحب العظمة أخينا السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فقد تلقيت كتابكم الصادر في 22 رجب سنة 1341 المرسل مع خادمكم الأمين عبد العزيز الرباعي فكان أعز واصل، وحمدنا الله على ما ذكرتم من دوام واستمرار رفاهيتكم. وأما من خصوص التفاوض فقد أجرينا اللازم وأخبرنا حامله شفاهاً بما يسهل الأمور. هذا

ونحن والحمد لله بأحسن حال نرجو لعظمتكم دوام مثلها والسلام عايكم ورحمة الله وبركاته.

أخيكم
فيصل الحسين

[4]

صورة كتاب متصرف لواء المنتفك المرقوم 4207 والمؤرخ 14 يوليو/ تموز سنة 1923 المرسل إلى وزارة الداخلية.

توقيراً وتعظيماً. وبعد فبالإشارة إلى أمركم السامي المرقوم 9916 والمؤرخ 14 يونيو/ حزيران 1923 والمعزز بأمركم المرقوم 10555 والمؤرخ 5 يوليو/ تموز 1923 فيما يتعلق بشمر نجد والجبر.

لقد أفدنا الموظف الخاص بكتابه المرقوم 2 والمؤرخ 8 يوليو/ تموز 1923 ما يأتي:

(1) إن الذين عادوا إلى ديارهم من شمر نجد قبائل السنجارة الذي تحت رياسة غضبان بن رمال وقبائل الأسلم الذين تحت رياسة مشل بن طواله وقبائل عبدة الذين تحت رياسة مطنى بن أشريم.

أما قبائل السنجارة - فإنهم يسكنون الآن في المحل المسمى الطوال الذي يبعد عن الخميسية 24 ساعة، وأما عشيرة

الأسلم فإنهم وبعض من قبائل الإخوان قد نزلوا مع يوسف بك المنصور في سفوان.

وأما قبيلة عبدة فقد نزلت المحل المسمى الهبارية ما بين شقراء وأبو غار الذي يبعد عن الخميسية 8 ساعات وإن نزول هذه العشائر في المواقع المذكورة كان بأمر من عظمة سلطان نجد. بيد أن هذه المواقع داخلة في حدود العراق.

(2) لا يوجد الآن من شمر نجد والجبر في حدود البصرة أو ما يقرب من هذا اللواء؟

(3) حسبما بلغ الموظف الخاص يوجد بعض قبائل شمر نجد بأطراف قبائل عنزة وهم باقون إلى الآن لأنهم غير ممتثلين أوامر عظمة سلطان نجد، ويوجد أيضاً في أطراف بغداد جم غفير من قبائل شمر قد نزلوا الجزيرة. هذا وتفضلوا بقبول خالص الاحترام.

[5]

(مسودة جواب لمصادقة فخامة الوزير)

إلى سكرتير فخامة المندوب السامي

جواباً على خطابكم المرقوم 10066 والمؤرخ 9 أغسطس/ آب سنة 1923. لقد أصدرت الأوامر قبل هذا إلى متصرف الموصل لكي يرسل رؤساء شمر نجد وبخاصة أولئك الذين

اشتركوا في هذه الغارات. وقد طلب إليه أيضاً أن يقنعهم بالرجوع إلى نجد. فأجاب المتصرف بأنه قد فهم أن شمر نجد لا يميلون إلى الرجوع إلى نجد ولكنه قد أرسل على الشيوخ بواسطة عجيل الياور وقد أجاب في نفس الوقت أن نواف الدمياط والنايف والغديد وابن ثنبان هم الآن داخل الحدود الفرنسوية وقد وعد الشيخ عجيل الياور باسترجاع الأموال المنهوبة وتعهد بقبول المسؤولية عن وقوع الغارات في المستقبل ولكني أشك في مقدرته على منع ذلك ولا أعلم يقيناً إذا كان المتصرف يقدر حرج الوظيفة وأهميتها.

خاطبته بكتاب رقم 12437 وبتاريخ 11 أغسطس/آب سنة 1923 وأقدم طيه صورة منه.

فإذا لم يأتِ هذا بنتيجة فإني لا أرى مناصاً من استعمال القوة.

فلذلك أود أن أعلم إذا كان في وسع فخامة المندوب السامي مساعدة الحكومة العراقية بالطيارات والسيارات المدرعة في حالة ما إذا كانت القوات الموجودة الآن لدى الحكومة العراقية غير كافية للقيام باتخاذ التدابير ضد المتجاسرين.

عن وكيل وزير الداخلية

عبد المحسن

وزارة داخلية العراق

رقم 12437 تاريخ 11 أغسطس/آب سنة 1923

إلى سعادة متصرف لواء الموصل المحترم

بعد السلام. إشارة إلى كتابكم المرقوم 4037 والمؤرخ أول الجاري تسلمت سابقاً صوراً من الكتب الثلاثة المؤرخة في 16 يوليو/تموز و19 منه و3 أغسطس/آب الواردة من الدكتور عبد الله الدملوجي ممثل ابن السعود في العراق وقد بيّن فيها الغزوات التي قام بها حديثاً شمر نجد على رعايا ابن السعود.

ولو أن هذه الغزوات لم تؤيد كما لم يتأكد بعد مقدار المنهوبات إلا أن الغزو كما يظهر قد حدث بصورة جسيمة وإني أود أن أشدد عليكم وأبيّن لكم حرج الأمر من الوجهة السياسية.

أولاً - إن شمر نجد مهاجرون من حايل وقد هاجروا منها بعد انكسار ابن الرشيد فطالب بهم ابن السعود بصفة كونهم رعاياه بعد أن عرض عليهم العفو وإن الحكومة العراقية مستعدة لاستعمال التضييق لإقناعهم بالرجوع لكنها لا تتمكن من إجبارهم على إجراء ذلك ما دام سلوكهم في العراق مرضياً.

ثانياً - إن الحكومة العراقية مستقلة استقلالاً تاماً في أمورها

الداخلية وتود أن تكون صلاتها مع ابن السعود حسنة. وأن تمنع كل ما من شأنه أن يفضي إلى سوء التفاهم معه.

ثالثاً ـ إن التأثير الذي ينجم عن هذه الغزوات إنما يغضب ابن السعود. فإن لم يتخذ الإجراء المستعجل فأقل ما ينتظر هو حدوث غزوات جسيمة مقابلة لذلك.

رابعاً .. مما لا يطاق احتماله اتخاذ شمر نجد العراق قاعدة لحركاتهم الحربية تجاه ابن السعود، فالحكومة عازمة على اتخاذ أي تدبير لمنعهم من القيام بمثل ذلك ويجب طردهم من العراق إن مست الضرورة إلى ذلك.

خامساً ـ قد أكدت الحكومة العراقية للدكتور عبد الله أنها تنظر إلى هذه الغزوات بنظر الاهتمام وستبذل قصارى جهدها لاسترجاع المنهوبات ومنع تكرار حدوثها.

سادساً ـ إنه لن يتوقع أن يتحرك في هذه الواقعة كل من عجيل الياور أو أي شيخ من الشيوخ الذين يخصهم الأمر ما لم يجبروا على ذلك، فإننا نعلمكم بوجوب إجراء غاية التضييق على عجيل الياور لجلب جميع الشيوخ ذوي الغايات إلى الموصل فإن لم يتمكن من القيام بذلك ولم يكن لديكم قوة كافية لإجرائه فستتخذ الحكومة تدابير أخرى وفي تلك الحالة يجب أن يدرك عجيل الياور أنه سيفقد ثقة الحكومة به.

سابعاً ـ يجب ألا تدعو مجالاً لتطويل هذه المسألة فإن افتكرتم أن من صالح عجيل الياور أن يعترف بخطورة المسؤولة الملقاة عليه فأرسلوه إلى بغداد في القطار القادم وإن رأيتم أنه يمكنكم الحصول على المجرمين بصورة أسرع وذلك ببقائه في الموصل فيمكنه البقاء هناك. إلا أني أود أن أعرض عليكم أهمية الغزوات العظمى وأنه لمن المحتم وجوب المسارعة إلى إجراء العفو عنهم فالرجاء إخبارنا اخباراً تاماً بما أنتم فاعلون ولكم الشكر.

وكيل الداخلية
عبد المحسن

[6]

نمرة 213 تاريخ 19 المحرم سنة 1341 ـ 11 أغسطس/ آب سنة 1923

حضرة صاحب العظمة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود سلطان نجد وتوابعها دامت عظمته.

بعد إهداء مزيد السلام والتحية والإكرام نخبر عظمتكم أنه قد طلب منا صاحب الفخامة المندوب السامي في بغداد السر هنري دوبس أن نخبر عظمتكم أن حكومة العراق ستبذل أقصى جهدها لتحصيل الأموال المنهوبة من رعاياكم بواسطة شمر نجد

الساكنين في العراق في الغارة الأخيرة التي أخبر عنها وكيلكم الدكتور عبد الله أفندي وكذلك نخبر عظمتكم أن حكومة العراق ستتخذ أحسن الوسائل لإجابة مطلبكم الخاص بإبعاد شمر من العراق. هذا وفي الختام اقبلوا عظيم احتراماتي القلبية.

محبكم الحقيقي كرنل ناكسي باليوز

وقنصل جنرال الدولة البريطانية في خليج فارس

[7]

دار الاعتماد

بغداد في 27 أغسطس/آب سنة 1923

حضرة صاحب العظمة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود سلطان نجد وتوابعها دامت عظمته.

صاحب العظمة

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. تلقيت كتابكم المؤرخ 5 الحجة سنة 1341 رقم 23 وفيه تلفتون أنظاري إلى الأمور المتعددة التي قام بها رجال شمر نجد النازلين في العراق ضد عشائركم وأيضاً تشكون من عدم قيام الحكومة العراقية بإخراج رجال شمر المذكورين من أرض العراق.

إني يا صديقي لم أقصر في الإسرع إلى لفت نظر الحكومة

العراقية إلى هذه الحركات السيئة من قبل رجال شمر نجد المقيمين داخل حدودها لما بلغني خبر هذه الغزوات. والحكومة العراقية أصدرت على الفور أشد الأوامر إلى جميع مأموريها ومشايخها لأجل كبح جماح رجال العشائر المذكورين. وإني أنظر الآن مع الحكومة العراقية في أمر إمكان وضع دوريات منظمة في أطراف العراق لأجل منع حدوث مثل هذه الأمور. ولقد فهمت أن القسم الأكبر من الإبل التي أخذت في هذه الغزوات قد سبق إرجاعه إلى أصحابه والحكومة العراقية أخذت في إجراء التحقيقات السريعة بخصوص النقائص التي لم ترد بعد إلى أصحابها، ومن المفهوم لدى عظمتكم أنه من الصعب جداً الحصول بسرعة على معلومات مضبوطة بخصوص ما يحدث في البادية من الأمور التي من هذا القبيل. إلا أني واثق من التمكن قبل مدة طويلة من القيام بضمانات وافية ترضي كلا الحكومتين ومن اتخاذ تدابير من شأنها أن تمنع العشائر من تكرار هذه الأعمال.

وإن الحكومة العراقية مسؤولة عن ردع جميع رعايا عظمتكم النازلين في العراق عن الغزو على أراضيكم وهي باذلة أقصى جهدها للقيام بهذه المسؤولية. وفي الحقيقة إذا لم يمتثل رجال شمر أوامر الحكومة العراقية بالكف عن غزو فإنه من المحتمل أن تنكر الحكومة العراقية عليهم حق الالتجاء وتخرجهم من

أراضيها إلا أن الحكومة المومأ إليها تأمل أن التدابير المشروع في اتخاذها ستكون فعالة.

ولي لثقة بأن ما بينته لكم هنا سيقنع عظمتكم باهتمام الحكومة العراقية بالمحافظة على السلام والمودة بين المملكتين المتجاورتين.

هذا ما لزم ودمتم بخير وإقبال.

القائم بأعمال فخامة المعتمد السياسي
في العراق
هـ. دوبس

من هذه الوثائق الرسمية يستنتج:

أولاً ـ اعتراف الحكومة العراقية برعوية شمر الذين هاجروا من نجد.

ثانياً ـ اعترافها بالجرائم التي كانت تقترفها العشائر المذكورة.

ثالثاً ـ تعهدها بطردها من العراق.

ولكن الحكومة العراقية بالرغم من هذه الوعود والاعترافات لم تقم بشيء مما التزمت به وهذا لا يليق بحقوق الجوار.

العشائر الأخرى التي فرت من نجد بعد إجرامها

لم يفر من نجد من العشائر غير شمر قبل زيارة يوسف بك المنصور الرياض في السنة الماضية، فإن المومأ إليه بعد زيارته لسلطان نجد أخذ يدعي دعاوى كثيرة لا أصل لها فالتف حوله بعض العشائر النجدية الميالة للقلاقل فقلقت حكومة العراق لذلك الأمر وبالفعل كتبت إلى سلطان نجد بواسطة المندوب السامي.

ولم يسع السلطنة النجدية إلا معاقبة من أجرم من رعاياها الذين خرجوا على النظام والتفوا حول يوسف بك المنصور للإقلاق راحة حكومة العراق فأرسلت سلطنة نجد في ذلك الوقت سرية يرأسها فهد ابن الأمير عبد الله بن جلوى فما سمع العصاة بأمر السرية وأنها صارت قريبة منهم حتى فروا إلى حكومة العراق مع زعيمهم يوسف بك المنصور، فما كان من الحكومة العراقية إلا أن أكرمت مثواهم وخلعت عليهم ما شاءت من الخلع وأنعمت عليهم من النعم ما لم يكونوا يحلمون به،

ومنذ ذلك الوقت أخذوا يشنّون الغارات على رعايا نجد وقوافلهم ويلوذون بالعراق.

إن حكومة العراق سبق أن طلبت من سلطنة نجد بواسطة المندوب السامي طرد ونفي حمود السويط شيخ عشائر الضفير وشرباب شيخ عشائر البدور فقامت سلطنة نجد بإجابة رغبة الحكومة العراقية إرضاء لها وإبقاء على صداقتها ومنعاً لسوء التفاهم ولكن حكومة العراق تناست كل ذلك.

وها هي نصوص الكتب الرسمية التي تبودلت بين الحكومتين.

[1]
ما يتعلق بيوسف بك المنصور

دار الاعتماد البريطانية نمرة 1660

بغداد 19 أبريل/ نيسان سنة 1922

حضرة صاحب العظمة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود سلطان نجد وتوابعها دامت عظمته.

بعد السلام الكثير على الذات الكريمة والسؤال عن الخاطر الشريف.

إني مرسل لعظمتكم تقريراً من متصرف لواء المنتفق ورد

إلى الحكومة العراقية بواسطة وزارة الداخلية والتقرير المذكور يبحث عن إشاعات يروّجها حسبما أعتقد يوسف بك المنصور بخصوص إكرام عظمتكم له وحسن توجيهاتكم له عند زيارته للرياض والأوامر التي يدعي المذكور أنه قد تلقاها منكم بخصوص بناء قلعة وجامع في أبي غار داخل أراضي العراق وجباية الزكاة من عشائر العراق لأجل هذا الغرض. وكما ترون من هذا التقرير أن المذكور يؤكد أن عظمتكم أرسلتم معه عالماً وكذلك معتمداً يدعى الرباعي يقول يوسف بك إنكم أوعزتم إليه بواسطته أن يطلب من جمود بن سويط تسليم مائة بعير أخذها الضفير من عشائر نجد وقد ذهب يوسف بك في كلامه إلى حدّ القول إنه سيتقاضى بموجب أوامر منكم خوة من فهد بك الهذال.

وإني اعتماداً على نزاهة مقاصدكم ورغبتكم الأكيدة في المحافظة على نصوص المعاهدة المعقودة بين عظمتكم وجلالة الملك فيصل وشخصي بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة البريطانية متيقن أن تأكيدات يوسف بك المنصور ليست وفقاً لتعليمات وصلت منكم، ولكني أود أن ألفت أنظاركم إلى أن التوجيهات التي أظهرتموها نحو أحد رعايا العراق هي عرضة لتأويلات سيئة للغاية قد تؤدي إلى سوء فهم على درجة من الخطورة بحيث تعرض للخطر العلاقات التي بين هاتين الدولتين

العربيتين. وإنه ليكون من دواعي الارتياح العظيم عندي لو فوضني صديقي بأن أصدر تكذيباً مفنداً الأكاذيب الذي قام بإذاعتها يوسف المنصور. وإذا كان التحق به أحد من رعاياكم أو علمائكم فإني أرغب إليكم في نفس الوقت أن تصدر أوامركم المستعجلة بعودتهم إليكم وذلك تجنباً لكل ما قد يحتمل حدوثه من أسباب الاحتكاك. أما فيما يتعلق بالإبل التي يدعي بها رعاياكم من الضفير فإن عظمتكم تعلمون حقّ العلم أن هذه من الأمور التي يجب حلها بعرض الأمر ودياً على الحكومة العراقية.

وبالتالي إنه لمن واجباتي بصفة كوني صديقكم أن أحذركم شديد الحذر من الدخول في علاقات شخصية مع شيوخ هم من رعايا العراق فإن تعطفاتكم هي على الدوام عرضة لسوء التأويل من قبلهم بأنكم تقصدون بها التداخل في شؤون العراق الداخلية وإني اقترح عند حدوث زيارات كزيارتي يوسف بك وحمود السويط لكم أن تروا من الملائم أن تعلنوا الحكومة العراقية بطريقة ودية فحوى عمومية لما يجري بينكم وبين أمثال هؤلاء الزائرين من الأحاديث وذلك دفعاً لما قد يأتيه هؤلاء من المبالغات المنطوية على الخبث والضغينة، ثم من قبيل مقابلة المثل بالمثل يجب على الحكومة العراقية أن تفيدكم بطريقة ودية عن زيارات رعاياكم لها وغرضهم من المجيء إلى العراق. فإذا

اتخذت هذه الإجراءات لا يعد من المحتمل كثيراً حصول سوء تفاهم في المستقبل وهو ما أطلب من المولى أن يقينا شره. هذا ما لزم بيانه ودمتم. صديقكم المخلص

ب. ز. كوكس

ثانياً ما يتعلق بحمود السويط وشرباب البدور

تلغراف السير برسي كوكس إلى عظمة سلطان نجد

إن عظمتكم يمكن أن يعرف أن الشيخ حمود بن سويط كان يتناول مرتباً من حكومة العراق حسب القواعد المعروفة ولما كان الرجل المذكور سيئ السيرة بسبب غاراته على عشائر عظمتكم وأهالي الكويت ومطلوب حضوره رسمياً إلى البصرة أو الناصرة كي يوضح خطته أمام قائم مقام الدولة البريطانية وأن مرتبه أثناء هذه المدة موقوف وكذلك عرفنا أن شرباب شيخ البدو سافر إلى بلدكم مع الهدايا وأني أؤمل أن عظمتكم لا تقابلونهم بل تطردونهم وعند الاجتماع مع عظمتكم نشرح لكم قضاياهم.

11 جمادي سنة 1340 ـ 9 فبراير سنة 1922

هذا ما كانت تطلبه حكومة العراق أولاً.

أفليس من العجيب بعد ذلك أن تحاول التنصل من شيء كانت هي أولاً تطالب به وهل هذا يليق بحقوق الجوار؟

الجلسة الأولى للمؤتمر

17 ـ 12 ـ 923

مطالب الوفد العراقي

(1) وضع اتفاقية بين نجد والعراق تقضي بمنع غزوات العشائر.

(2) أن تجري جميع مخابرات عظمة سلطان نجد مع عشائره النازلة والتي ستنزل العراق بواسطة وكيله في بغداد ومخابرة حكومة العراق مع عشائرها النازلة والتي ستنزل نجد بواسطة وكيلها الذي ستعينه وتكون محصورة فيهما.

(3) ليس لعظمة سلطان نجد أن يخابر مأموري العراق وشيوخها مباشرة وتتعهد حكومة العراق بمثل ذلك فيما يختص بالمخابرة مع مأموري نجد وشيوخها.

(4) يطلب عظمة سلطان نجد من عشائره النازلين في أرض العراق تجريدات مسلحة وإذا احتاج عظمته إليهم فهم أحرار في التلبية ولكن يجب على من يلبي الدعوة منهم أن يرحل مع أهله من العراق بكل سكينة وألا يعمل عملاً مخلاً حتى يصبح خارج الحدود. وتقوم حكومة العراق بمثل ذلك فيما يختص بعشائرها.

(5) لا يحق لقوات العراق أو نجد أن تجتاز الحدود بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الطرفين.

(6) تعقد اتفاقية منفردة بإعادة المجرمين الذين تثبت فيما بعد جرائمهم غير السياسية أمام محاكم معترف بها من كلا الطرفين.

(7) على الشيوخ الذين لهم صفة رسمية أو لديهم رايات وإعلام تدل على أنهم قواد لقوات مسلحة أن يتركوا راياتهم وأعلامهم خارج الحدود كلما أرادوا اجتيازها.

(8) ينتدب كل من الطرفين مأموراً يدعى مفتش الحدود ويكون بمعية كل منهما أتباع لا يتجاوزون العشرين يقيمون كلهم في الحفر وذلك لأجل جوازات العشائر التي تجتاز الحدود وتقديم المعلومات لحكومتيهما بكل.ما يحدث ويكونان واسطة لتبادل النقائص والمنهوبات ويسعيان بالاتفاق لمنع السرقات والتعديات ومن الممكن منحهما صلاحيات أخرى.

الجلسة الثانية

923 _ 12 _ 18

مطالب الوفد النجدي

(1) إرجاع شمر نجد الذين هم في العراق إلى نجد.

(2) إرجاع جميع المنهوبات التي وقعت على رعايانا بعد اتفاقية العفير كما هو مبين بالقائمة التالية.

(3) طرد من التجأ إلى الحكومة العراقية عن عشائر نجد ممن اعتاد الإجرام وقطع الطرق.

(4) إذا رُئِي أن إقامة إحدى العشائر من شأنه تكدير صفو الأمن العام والراحة بما يحدث من المشاغبات والتعديات فيحق للحكومة التابعين لها طلب إخراجهم ويجب في هذه الحالة على الحكومة القاطنين في أراضيها تلبية طلب الحكومة الأخرى.

(5) طلب الاعتذار عن اعتقال أحد مأموري نجد المسمى صالح العدل.

(6) أن تعترف الحكومة العراقية برعوية ابن مجلاد طبقاً للمادة الأولى من الملحق الثاني لمعاهدة العفير.

- إيضاح -

أما عن المادة الأولى فقد نشر من الوثائق الرسمية ما فيه الكفاية والمادة الثالثة والرابعة ليس الغرض منهما إلا توثيق عرى الصداقة بين الحكومتين المتجاورتين وقطع دابر الفساد، ولكن الحكومة العراقية التي سبق لها أن طلبت هذا الطلب وجعلت طلبها بمثابة عرف حسن بين الحكومتين وقفت في هذه المسألة

موقفاً غريباً فإنها لم تقبل هذا الطلب ولا ندري ما هو السبب في وقوفها هذا الموقف.

أما مسألة المنهوبات فإن الحكومة العراقية لا تقبل ردّ شيء من المنهوبات إلا اعتباراً من تشكيل الحكومة العراقية ووفد نجد استناداً على أن العرف الدولي يرى أن معاهدة المحمرة والعقير هي الحد الفاصل وكذلك بعد عقد المعاهدة ردت الحكومة العراقية بعض المنهوبات فلو أنه كان في نيتها شيء لأوقفت الدفع حتى تستوفي ما لها على حكومة نجد.

الجلسة الثالثة

19 ـ 12 ـ 923

في هذه الجلسة رفض مندوبو العراق جميع مطالب نجد.

قائمة النقائص والمنهوبات التي حصلت من العشائر التي في العراق على رعايانا بعد توقيع معاهدة (العفير)

المعتدون	المعتدى عليهم	نقائصهم
الشميلة من عبده	عرب هياس بن هرشان	رعية إبل
عايد بن صايل بن عجل	عرب حنا هرين شريم	زعيمهم حناهر ملبوح
ابن أصويان من آل شميله	ابن أرخيص على أم أرخمه	ثلاث رعايا إبل
ركب من آل شميله وحينيدات وعوامل	على السلم على أم أرخمه	أربع رعايا إبل
عايد بن عجل	قافلة اللويبار	خمسون بعيراً بحمولها
آشور الفديد	قافلة الحرب	أخذت بأجمعها وذبح 3 أنفار من قبيلة حرب
ابن ابدهام وابن ابهدل	قافلة لسنجارة	ثلاثماية وخمسون بعير محملة دهن ومعهم ذهب وذبح اثنان من أهلها
طايس بن جبر بن	عربان الجوف	سبع رعايا إبل
آل أصديد	غضبان بن رمال علي الدويد	في رجوعهم أخذوا من عربان الجوف ست رعايا إبل
دبوس آل مابن	غضبان بن رمال علي الدويد	رعيتا إبل
دبوس آل مابن	الأطرم في اعيوج	رعيتا إبل
اطيلحان النبياني	المره في سفوان	اثنتا عشرة رعية إبل وذبح سبعة أنفار

ابن عايش	المرة والعجمان قرب الجهده	ثلاث عشرة رعية إبل وذبح ستة أنفار
اشريت وحماد الصانع	الحمامي في درب لينه	ذلوله وأربعماية أزيال
حماد الصانع	الشلقان	ذبح رجال وأخذ عدد من الإبل
الشريطي	على أهل لينه	ذبح رجال وأخذ عدد من الغنم
السعيد بن الضفير	حرب هباس بن هرشان	علي شقرا رعية غنم وخمسة من الإبل
ابن أمام	الصلبة	ذلولين وبندقيتين
السعيد بن الضفير وابن لافي من أمطير	قافلة لهباس وبن اعنيزان	ماية وعشرون بعيراً محملة قهوة وملابس وطعام وغيره
وابن لافي من أمطيرية	المره في سفوان	خمس وأربعون ناقة
أبو عجرة من أمطيرية	أهل الرافعية	خمس رعايا غنم
أبو عجرة من أمطيرية	سهول وسبيع قرب سفوان	جملة ركائب وذبح فرس
يوسف المنصور	رجال بن شريده من القيعم	ذلول وخمسماية ليرة
الجبلان من أمطير	ابن رخيص	رعية من الإبل ورجال مذبوحون
عزيز بن علي	ابن أرمال بالجوف	رعية من الإبل

الجلسة الرابعة

20 ـ 12 ـ 923

رأى الوفد النجدي في مطالب العراق

المادة الأولى:

تقبل المادة الأولى كما هي.

المادة الثانية:

تقبل المادة الثانية على أن تكون المخابرات بين الحكومتين بواسطة مفتش الحدود لقربه وللوصول إلى الغاية المرومة.

المادة الثالثة:

يوافق عليها على أن يكون المنع مقتصراً على المخابرات الرسمية.

المادة الرابعة:

نوافق مبدئياً على مضمونها ولكن يجب أن توضع في صورة أوضح. أما عائلات من يلبي الدعوة فيجب أن تترك لهم الحرية في البقاء أو الهجرة.

المادة الخامسة والسادسة:

نقبل بكل ارتياح عقد اتفاقية تقضي بإعادة المجرمين غير السياسيين على أن يعترف مبدئياً بأن الغزوات التي تقع من العشائر جنايات يجب تسليم مرتكبيها إلى حكومتهم ويجب أن يكون تمييز الجرائم السياسية عن غيرها فيما عدا ذلك منوطاً باللجنة التي يتفق عليها الطرفان، أما أمر النظر في ثبوت الجريمة فيوكل إلى هيئة تحكيم عليها الطرفان أيضاً.

المادة السابعة:

تقبل هذه المادة على أن تبدل جملة: راياتهم وأعلامهم: خارج الحدود بجملة: ألا يتظاهروا براياتهم وأعلامهم.

المادة الثامنة:

يوافق عليها على أن يضاف إليها هذا القيد: ويمنع بصورة متقابلة اجتياز العشائر غير الحاصلة على جواز من اجتياز الحدود.

الجلسة الخامسة

923 ـ 12 ـ 23

اقترح رئيس المؤتمر أن تكون المادة المتعلقة بالغزوات كما يلي:

(أ) تعترف كل من الدولتين المتعاقدتين أن الغزو من قبل عشائرها الساكنة في أراضيها على حدود الدولة الأخرى جرم يستلزم عقاب مرتكبه عقاباً صارماً وأن رئيس العشيرة المرتكبة هذا الجرم يعد مسؤولاً.

(ب) فضلاً عما جاء بفقرة (أ) أن كلتا الدولتين مجبرة بقدر الإمكان على إرجاع المال المنهوب أو تعويض بدل منه بما يعادله إذا عجزت عن استرجاع وتسليم المنهوب نفسه وذلك بعد أن يثبت المدعي الإثبات الكافي الذي يؤيد وقوع النهب وكمية المنهوب.

(ج) لإثبات وقوع جرم النهب وتعيين كمية المنهوب تؤلف لجنة من مندوبين من كلتا الدولتين تجتمع في محل المدعى عليهم على أن يكون لها حق سماع شهادات وأدلة الطرفين ويكون حكمها نافذاً على الطرفين.

(د) إذا حصل خلاف بين الطرفين في أمر وقوع جرم أو عدم وقوعه وفي كمية المنهوب ولم تتمكن اللجنة المذكورة من فضه والبت في الأمر فتوكل المسألة إلى هيئة تحكيم من فخامة المندوب السامي في العراق ورئيس الخليج الفارسي ويكون حكمها مقبول الرعاية على الطرفين.

(هـ) إذا لم تتمكن هيئة التحكيم السابقة الذكر في فقرة (د)

من البت في الأمر وحدث خلاف بين المحكمين فترفع المسألة إلى الدولة الإنكليزية التي يكون قرارها نهائياً ومرعياً لدى الطرفين.

أما عن المادة المتعلقة بمفتش الحدود فيمكن أن تكون بالصورة الآتية:

أ ـ ينتدب كل من الطرفين مأموراً يدعى مفتش الحدود يكون مع كل منهما أتباع لا يتجاوز عددهم العشرين يقيمون في مكان مناسب في البفلاوة وذلك لأجل إعطاء جوازات للعشائر التي تجتاز الحدود وتقديم المعلومات لحكومتيهما بكل ما يحدث، ويكونان واسطتين لتبادل النقائص والمنهوبات ويسعيان بالاتفاق لمنع السرقات والاعتداءات ومن الممكن منحهما صلاحيات أخرى حسب اتفاق يعقد بين الطرفين عند الحاجة.

ب ـ لا يجوز قبول العشائر غير الحاصلة على الإجازة المذكورة في فقرة (أ) من هذا البند والسماح لها بأن تجتاز الحدود، وعلى الحكومة التي تجتاز تلك العشيرة أو الجماعة أو الأفراد حدودها إخراجها من أراضيها على قدر الإمكان ويستثنى من ذلك العشائر والأفراد المتلجئين لجرم سياسي ارتكبوه.

وهنا اتفق الطرفان على أن يحضر بعض المندوبين لوضع صيغ للمواد التي اتفق عليها مبدئياً.

المواد المتفق عليها بين الطرفين

مادة (1):

أ ـ تعترف كل من الدولتين المتعاقدتين أن الغزو الذي تقوم به عشائرهما الساكنة في أراضيها على حدود الدولة الأخرى جرم يستلزم عقاب مرتكبه عقاباً صارماً ورئيس العشيرة المقترفة هذا الجرم يعد مسؤولاً.

ب ـ لإثبات وقوع جرم النهب وتعيين كمية المنهوب تشكل محكمة خاصة بذلك معينة للنظر في الغزوات وتؤلف هذه المحكمة من:

(1) مندوب من عشائر العراق ترشحه حكومة العراق وتقبله حكومة نجد.

(2) مندوب من عشائر نجد تنتدبه حكومة نجد وتقبله حكومة العراق.

(3) شخص ثالث يرشح في حالة كل دعوى على حدة من قبل المدعي من عشائر المدعى عليه ويعتبر قرار الأكثرية نهائياً.

ج ـ بعد إقامة الحجج والأدلة الكافية التي تثبت وقوع الغزو وكمية الخسائر المتكبدة وقبول المحكمة السالف ذكرها في فقرة (ب) بذلك تقوم الحكومة التي تكون العشائر المدعى عليها

من رعاياها بإجبار الطرف المختص على إرجاع الأموال المأخوذة بموجب عادات العشائر ومعاقبته كما جاء في فقرة (أ).

مادة (2):

أ ـ ليس لجلالة ملك العراق وعظمة سلطان نجد وحكومتيهما أن يتخابروا مع رؤساء وشيوخ ومأموري الدولة الأخرى في الأمور الرسمية والسياسية.

ب ـ ليس لجلالة ملك العراق وعظمة سلطان نجد وحكومتيهما أن يتخابروا مع عشائرهم النازلة والتي ستنزل أراضي الحكومة الأخرى إلا بواسطة مفتش الحدود.

مادة (3):

لا يجوز لقوات العراق ونجد أن تتجاوز حدود بعضها البعض بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الطرفين.

مادة (4):

على الشيوخ الذين لهم صفة رسمية أو لديهم رايات وأعلام تدل على أنهم قواد لقوات مسلحة ألا يظهروا أو يتظاهروا براياتهم وأعلامهم كلما أرادوا اجتياز حدود دولة أخرى.

وعندما أريد إمضاء هذا الملحق امتنع الوفد العراقي من الإمضاء ما لم تضف المادة التالية:

«لا تكون المعاهدة نافذة ما لم يتم الاتفاق مع الحجاز».

عند ذلك رفض مندوبو نجد هذه المادة واحتجوا عليها وهاك نص البرقية التي رفعها الكولونيل نوكس إلى وزارة المستعمرات بهذا الخصوص.

تلغراف الكولونيل نوكس
إلى وزارة المستعمرات في لندن

نمرة 34 تاريخ 24 ـ 12 ـ 923

اجتمعنا صباح اليوم لتقرير الاتفاق (ملحق) للمواد التي اتفق عليها بين العراق ونجد إلى هذا اليوم وهي أكثر مما أخبرتكم به سابقاً ولكن وقف البت في هذا الموضوع للشرط الذي طلب العراق إدخاله في هذا الملحق وهو (ألا يعمل بمضمون هذا الاتفاق إلا بعد حلّ الخلاف بين نجد والحجاز). إن مندوبي نجد رفضوا هذا الشرط لأنهم يظنون أنه يكون بمثابة اعتراف منهم بوجود اتحاد سري بين العراق والحجاز ضد نجد فنظراً للأحوال المذكورة أعلاه لم ير فائدة من استمرار المذاكرات ما دام الحجاز لم يرسل مَندوبه وهذا القرار يوجب أسف مندوبي نجد والعراق وهم يطلبون تأجيل مذاكرات المؤتمر بين نجد والعراق إلى 18 يناير/كانون الثاني وهذه المدة تترك لمندوبي العراق الرجوع إلى العراق للمذاكرة والمداولة مع

مراجعهم العليا للبت في النقط المختلف عليها ثم يعودون بعد ذلك إلى مواصلة البحث وعقد الاتفاق كما أنها تسمح لمندوبي نجد بمخابرة عظمة سلطان نجد وتلقي أوامره.

ولكن يجب أن تتأكدوا بأنه لا يمكن البت في هذا الشأن ما لم يوفد الحجاز مندوبه ونأمل أن يصل مندوب عنه فأطلب من جنابكم إعطاء الأوامر سريعاً وفي خلال ذلك سأرخص لمندوب العراق بالسفر إلى بلاده. قرئت هذه البرقية على الطرفين وهي توضح الموقف الذي وصلنا إليه إلى الآن.

وقد فتح باب المداولة بين نجد وشرقي الأردن.

بين نجد وشرق الأردن

لم يكن لحكومة شرقي الأردن كيان سياسي إلا منذ زمن قصير ولذلك كان من المنتظر أن هذه الحكومة الجديدة لا تمتد ببصرها بعيد حتى يدعم استقلالها التام على أساس متين، وإذا كان لها مطامع خاصة أو آمال عظيمة فلتكن تلك المطامع والآمال موجهة إلى الأماكن العامة التي يشغلها الأجانب من بلاد العرب ولكن مع مزيد الأسف فإن هذه الحكومة منذ نشأتها أخذت تناهض سلطنة نجد وتناصبها العداء بدل أن تستعين بها وتتفق معها لإنقاذ بلاد العرب من مخالب الأجانب. إن سلطنة نجد بعد أن أسقطت إمارة الرشيد أصبحت هي الحكومة التي

يخضع لنفوذها سائر البلاد التي كانت خاضعة للرشيد. كانت الجوف وسكاكه وقربات الملح إلى وادي الراجل من المناطق الخاضعة للرشيد فيجب أن تكون هذه الأماكن تابعة لسلطنة نجد.

إن أشراف مكة لغرض ما لا يحاولون تخليص بلاد العرب من براثن الأجنبي ولا يسعون السعي الجدي غير المشوب بالغرض إلى اتحاد الإمارات العربية اتحاداً قوياً يخفف على الأقل من وطأة النفوذ الأجنبي وإنما كل همهم هدم سلطنة نجد لأنها البلاد الوحيدة التي لم تدنس أرضها سلطة أجنبية.

انتهزت حكومة شرقي الأردن خلو قربات الملح من حامية قوية فأرسلت إليها قوة واحتلتها ولما أرادت حكومة نجد استخلاص تلك القرى من أيدي مغتصبيها استغاثت حكومة شرقي الأردن بالحكومة البريطانية فتوسطت هذه في الأمر وطلبت من حكومة نجد وقف قواتها عن التقدم معلنة أن المسألة يمكن حلها بالوسائط السياسية. فبناءً على ذلك توقفت حكومة نجد عن استرداد قرابات الملح ولكن من المناقشات والمباحثات التي دارت في المؤتمر يتضح جلياً أن حكومة شرقي الأردن لا تريد اتفاقاً ولا اتحاداً. وإليك بعض المكاتبات التي دارت بين الحكومة البريطانية وسلطنة نجد في هذه المسألة مما لم ينشر أولاً.

(تلغراف المندوب السامي في العراق السر برسي كوكس) إلى حكومة نجد

تاريخ ـ 12 صفر 1341

جواباً على تلغرافكم المؤرخ 21 نوفمبر/تشرين الثاني بخصوص الحدود بين نجد وشرقي الأردن يقبل السلطان قبولاً أساسياً الخط المعين من تبوك إلى ملتقى درجة 30 عرضاً بدرجة 38 طولاً ولكنه يصرح بأنه لا يقبل أن يكون الخط ممتداً إلى جانب درجة 30 طولاً إلى الشمال لأن ذلك يجعل وادي السرحان منقسماً بين مملكتين. ويقول إن وادي السرحان لا يجوز اقتسامه لأسباب حيوية: أولاً: لأن القاطنين في تلك الجهات يتوجهون إلى الجوف ويقضون بضعة أشهر هنالك. ثانياً: إن منتوجات الملح في القربات هي من لوازم الحياة لسكان الوادي فإذا حرموا القربات يهلك الجوف. وهو يقول إنه تردد عن دخول قاف والقربات اتباعاً لرأي الحكومة البريطانية ويحتج على احتلالها من قبل حكومة شرقي الأردن وهو ما لم يكن ممكناً لولا امتناعه. وهو يطلب أن تكون الحدود من ملتقى درجة 30 عرضاً بدرجة 38 طولاً شمالاً بغرب على طرف وادي السرحان الغربي إلى أن يلتقي هذا الخط بوادي الغدف في درجة 30 و31 عرضاً بدرجة 36 و50 طولاً ومن هذه النقطة في الجهة الشمالية الشرقية وجنوبي مغيلة إلى جانب وادي راجل

حتى تقطع درجة 30 عرضاً أو 37 و35 طولاً ومن هذه النقطة تمتد إلى جانب درجة 32 عرضاً حتى تقطع درجة 39 طولاً وتلتقي بحدود العراق ونجد ويشرط أن يحصل على القربات ولا أظنه يعترض أو يحتج على الحدود الشمالية الممتدة قليلاً إلى الجنوب، ثم تجتاز الرشراشية إلى جان وادي الردامي (انظر خريطة آسيا قياس 1/مليون المطبوعة 1918) وهو يتعهد ألا يحصن قاف أو القربات ولا يحشد فيهما الجنود ما عدا بعض أنفار الشرطة لحفظ النظام.

الجلسة السادسة

23 ـ 12 ـ 923

مطالب حكومة شرقي الأردن

1 ـ إني باسم حكومتي أشكر الحكومة البريطانية لمساعدتها بادئ بدء للعرب واستقلالهم كما قررته مع صاحب الجلالة الهاشمية ولقبولها التوسط أيضاً في عقد مؤتمر الصلح مع حكومة نجد والسعي لمنع الاضطرابات الدائمة في جزيرة العرب.

2 ـ بما أن حكومة شرقي الأردن جزء من ثمرات النهضة العربية فإنها تتمسك بالمقررات الأساسية المتفق عليها بين حكومة بريطانيا وحكومة جلالة ملك الحجاز وهي لزوم احترام

جلالته ومن ومعه الصلات العهدية في زمن الدولة العثمانية بين بريطانيا وبين مشايخ العرب الكائنة ببلادهم على خليج فارس ولذلك فإنها تطلب أن تكون الحدود بينها وبين نجد مبنية على الاعتبار المتقدم.

3 ـ إن حكومة شرقي الأردن مستعدة أن تكون الحدود بينها وبين نجد حسب العهود والحدود القديمة وحسب المعاهدة التي أبرمتها حكومة نجد مع حكومة بريطانيا العظمى في 18 يوليو/ تموز 1916 على أن تتخلى الحكومة النجدية عن الجوف وسكاكه وما يتبعها لابن شعلان لتكون تلك الإمارة مصونة بذاتها وأيضاً فإنها ضرورية للمستقبل للمواصلات بين شرقي الأردن والعراق، ولذا فلا بد من جعل هذه الأماكن تحت إشراف حكومة شرقي الأردن.

4 ـ يمكن تعيين وكلاء مفوضين يقيمون في عاصمتي الحكومتين ليكونوا واسطة للمخابرة بين حكومتيهما.

5 ـ يجب أن تتعهد كل من حكومتي شرقي الأردن ونجد بمنع الغزو على بعضها البعض وعند وقوع شيء من ذلك فإن الحكومة التي يقع الغزو من عشائرها مجبرة على إعادة المنهوبات عيناً أو بدلاً أو تعويضاً بثمنها ودفع ديات القتلى إن وقع قتل.

6 ـ لا يجوز لعشائر أي طرف من حكومتي شرقي الأردن

ونجد أن يجتازوا الحدود جماعات وجموعاً مسلحين أصلاً، وإذا اقتضى دخول رجل واحد أو رهط لا يتجاوز عدده العشرة مسلحين أو غير مسلحين فعليهم أن يكونوا حائزين على وثيقة من حكومتهم يؤشر عليها معتمد الحكومة المراد دخول بلادها وإذا اقتضى الأمر دخول أكثر من ذلك فيجب أن يتقرر ذلك بين الحكومتين بعد المخابرات ولا يجوز لإحدى الحكومتين مخابرة شعب أو عشائر الحكومة الأخرى مباشرة ما عدا المخابرات الودية والخصوصية والمجرم السياسي الملتجئ إلى إحدى الحكومتين لا يجوز تسليمه لأي حكومة تطلبه عربية كانت أو غيرها.

إن حكومة نجد قبل سنة ونصف أرسلت جيشاً إلى شرقي الأردن وهذا هاجم قرية في جوار عمان وذبح من أهلها نحو ثلاثين نفراً فيجب دفع دية القتلى حسب أصول العشائر.

الجلسة السابعة

26 ـ 12 ـ 923

جواب الوفد النجدي

إن حكومة نجد الحاضرة التي أقام دعائمها وشيّد أركانها السلطان عبد العزيز ليست بحكومة حديثة العهد بل يرجع أساسها إلى مدة طويلة لا يجهلها الواقفون على تاريخ نجد

الحديث، فلو صح لنا الاستناد على نظريات ممثل شرقي الأردن لجاز لنا أن نطالب بأمور شتى يطول شرحها، وفوق ذلك فإننا لا نعرف صفة خاصة لملك الحجاز أو أمير شرقي الأردن تخولهما حق الكلام أو التدخل في شؤون الإمارات العربية التي لم تكن لها أدنى رابطة بالحجاز أو بشرقي الأردن. ولذا فإننا نرفض النظر فيما طلبه ممثل شرقي الأردن بهذا الخصوص.

لا حق لمندوب حكومة شرقي الأردن في الكلام عن ابن شعلان الذي هو أحد رعايانا. إن حكومة شرقي الأردن تريد أن تتكرم عليه بجزء من مملكتنا (الجوف وسكاكه وتوابعها) وهذا تغافل عن الروابط التي تربط الدولة بنجد. إن الجوف وسكاكه ووادي السرحان بأكمله كانت تتبع التطورات والتقلبات التي تطورتها نجد، في حين أن تشكيلات الأردن الإدارية والجغرافية لم تكن سوى أقضية تابعة للكرك والقدس ولم يعرف أن تلك الجهات كانت خاضعة إدارياً وسياسياً لها فلهذا نرفض طلب مندوب شرقي الأردن التنازل عن الجوف وسكاكه ولا نقبله بأي حال من الأحوال. إن البحث في المعاهدة المعقودة بين نجد والحكومة الإنكليزية وطرق باب الخوض فيها من جانب حكومة شرقي الأردن التي لم يكن لها وجود حين عقدها إنما هو افتئات صريح وتدخل غير مقبول في شؤون نجد وعلائقها الخارجية فلهذا نحتج بشدة على هذا التدخل.

إن ما اعتبره مندوب شرقي الأردن أساساً للاتفاق لا يمهد طريق الصسح ولا يزيل الخلاف الواقع بين الحكومتين فلكي تزال العراقيل من سبيل المفاوضات نطلب:

أولاً ـ أن يتكلم مندوب شرقي الأردن باسم حكومته فقط ولا يتعرض لشؤون غيرها.

ثانياً ـ أن يحدد نقط الخلاف الواقع بين نجد وشرقي الأردن.

ثالثاً ـ إذا كان مندوب شرقي الأردن يصر على طلباته التي اعتبرها أساساً للاتفاق فإننا نأسف لهذا العناد الذي يبعد الصلح ويوسع شقة الخلاف.

رابعاً ـ إذا سحب ممثل شرقي الأردن المواد التي اعتبرها أساساً فإن الاتفاق على باقي المواد لا نرى فيه صعوبة.

* * *

الجلسة الثامنة

27 ـ 12 ـ 923

مطالب الوفد النجدي

1 ـ إن وادي السرحان والجوف كانا تابعين لنجد من أيام دولة السعود الأولى ولما انشطرت هذه الدولة إلى إمارات تبعت

هذه الأماكن إمارة حابل التي أشغلها الرشيد. ولما أعاد الإمام فيصل بن تركي دولة السعود واسترد حابل ضمن ما استرده من إمارات آبائه تبعت هذه البلاد حابل الخاصة لآل السعود، وكذلك لما استرد السلطان الحالي ما اغتصب من إمارات أجداده تبعت الجوف ووادي السرحان حابل وخضعت العشائر الصناوية في وادي السرحان لنفوذ السعود. لذلك نطلب إخلاء قربات الملح لأنها جزء حيوي للجوف وأن حكومة نجد لم تتوقف عن استردادها من يد حكومة شرق الأردن الغاصبة إلا حينما وعدت الحكومة الإنكليزية بأن هذه المسألة يمكن حلها بالطرق السلمية.

2 ـ إننا لا نوافق مطلقاً على اتصال حكومة شرقى الأردن بالعراق بل لا بد أن تكون حكومة نجد متصلة حدودها بسوريا حتى تكون تجارتها في مأمن. فحفظاً لكياننا الاقتصادي وحماية لروحنا التجارية نطلب أن يكون الاتصال بسوريا هو الأساس في تعيين الاتفاق بيننا وبين شرقي الأردن.

3 ـ العشائر المستوطنون في الجوف ووادي السرحان تابعون لنجد وهم: الشرارات والحوارم وبعض بني عطية وقسم من الحويطات.

4 ـ إذا اجتازت إحدى عشائر نجد حدود شرقي الأردن أو

العكس فالحكومة المجتازة أرضها تطبق على العشائر المجتازة قوانينها وشرائعها الداخلية ما داموا في أراضيها.

5 ـ التعهد بدفع المنهوبات أو بدلها وتسليم ديات المقتولين في الوقائع التالية:

(أ) أغار أبو تابة من شيوخ الحويطات على قافلة لجماعة من أهل نجد فنهبوها بأسرها وما معها من خيل يزيد عددها على الثلاثين ونقدر قيمة هذه القافلة بما معها من النقود بثمانين ألف ليرة عثمانية.

(ب) قتل في سوق عمان علناً بعد الإشهار بالقتلى رمياً بالرصاص في 8 ذي الحجة سنة 1341 أحد عشر نفراً من رعايانا أهل الجوف أسرهم الشريف شاكر أثناء غزوته الأخيرة.

(ج) منذ ثلاثة أشهر أغار ولد عليمان بن حازي من شيوخ الحويطات على قافلة من تجار نجد في طريقهم إلى الشام جنوبي الجوف فجرح ابن جربوع من كبار تجار بريدة وقتل ثمانية رجال وخمسة من الخيل ونهب ما يزيد على السبعمائة بعير.

(د) في صفر سنة 1341 أغارت عصابة من بني صخر في طرف وادي السرحان على قافلة ابن شريدة أحد سراة بريدة في طريقه إلى الشام فقتلته مع رجلين من جماعته ونهبت ما ينيف على الثلاثمائة بعير.

الجلسة التاسعة

2 ـ 1 ـ 1924

مذكرة مندوب شرقي الأردن

أولاً ـ تكلم حضرات مندوبي نجد عن كيفية حكومة شرقي الأردن ووجودها، وبما أني رأيت الكلام هنا زائداً فيجب أن نترك مثل هذه المسائل للتاريخ.

ثانياً ـ أنكر حضرات مندوبي نجد صفة جلالة ملك الحجاز الخاصة بالعرب والعربية وعليه أقول:

إن جميع الحكومات العربية في البلاد العربية تكوّنت وظهرت بعد ظفر الحلفاء وانتصارهم على المنافقين وإن جلالة الملك حسين ومن كان معه من قومه كانوا يحاربون مع الحلفاء جنباً لجنب وكانت أعمالهم من أكبر عوامل النصر وغايتهم بعد ذلك هي استقلال العرب في بلادهم.

إن الملك حسين حينما قام بنهضته اتفق مع الحلفاء وبالأخص مع الحكومة البريطانية على أمور لا لزوم لبيانها هنا وكان من جملة بنود الاتفاقات وجوب احترام الإمارات العربية الموجودة على خليج فارس وفي داخل البلاد العربية اللاتي كن إمارات اسمية خاضعات للقوانين العثمانية، وكان هذا الاتفاق باسم العرب عامة وبما أن حكومة شرقي الأردن وغيرها من

الحكومات العربية هي بعض ثمار النهضة الهاشمية ومعاونة الحلفاء لها فلا يمكنها الانفصال عن تلك المعاهدات.

ثالثاً - الجوف وسكاكه وتوابعهما هي من الأراضي السورية التي تبدأ حدودها من مدائن صالح وتمر من خط الطول أربعين وتنتهي عند بو كمال على نهر الفرات وحكومة شرقي الأردن هي قسم من سوريا فيجب أن تكون الجوف وسكاكه تحت إدارتها كما سبق شرح ذلك في مذكرتي الأولى وأن الجوف وسكاكه ووادي السرحان هي مرعى ومسرح جميع العشائر التابعة لشرقي الأردن وهي الدولة والشرارات وأتباعها مثل الحوازم والسرحان والقفراء وبني عطية والحويطات وبني صخر والعدوان ولم يعرف أن الدولة والشرارات والحويطات كانت تابعة لنجد فأطلب أن يبدأ الحد من مدائن صالح ويمر من شرقي تيما إلى أن يصل إلى هوجا ومن هناك ينعطف مشرقاً إلى الشمال إلى جبل داف ثم يلتقي بخط الطول الأربعين وبعد أن يترك الجوف وسكاكه لنا ينتهي في جبل عنزة.

رابعاً - بما أني مندوب حكومة ومقيد بتعاليمها فلا يمكنني الخروج عن تلك التعاليم كما لا يسعني السكوت عما أمرت أن أقوله وعليه فاسمحوا لي أن أصرح لحضراتكم بأنه إذا لم تتخل حكومة نجد عن الجوف وسكاكه ووادي السرحان جميعه وعن الأراضي الحجازية التي أشغلتها مثل (توبه وخرمه وحائط

وحويط وخيبر ووادي بيشه ووادي شهران وأقسام بلاد بني شهر وبللحمر وبللسمر) وتجعل تحديد الحدود بين الحجاز ونجد على أن يكون الحد الفاصل هو الصحراء القاحلة فلا يمكن أن يحصل بيننا اتفاق.

خامساً ـ إن بحثي عن المعاهدة المعقودة بين نجد والحكومة الإنكليزية لا يقصد منه إلا إيضاح الحدود المعترف بها لحكومة نجد.

سادساً ـ إذا تمّ الاتفاق على المواد الأساسية يسهل بعد ذلك الاتفاق على الأمور الثانوية ومن الممكن أن يتفق على مادة تقضي بإعادة المنهوبات وإعطاء ديات القتلى على أن يكون ذلك بمعرفة لجنة من الطرفين يثبت كل منها منهوباته وقتلاه ويؤيدها بالحجج والبراهين والزمان والمكان.

وعند الانتهاء من قراءة المذكرة صرح رئيس المؤتمر بالتصريحات الآتية:

إني أرى أنه لا يحق لأهل العراق أو شرقي الأردن الكلام عن الحجاز وأن الحكومة الإنجليزية لا تقبل مطلقاً الكلام عن ابن الرشيد وأن سلطان نجد حينما قبل الاشتراك في المؤتمر اشترط شرطاً أساسياً قبلته الحكومة الإنجليزية وهو أنه لا يحق لأي حكومة من الحكومات أن تشترك في بحث ما يتعلق

بالحكومات الأخرى. والتعليمات التي عندي هي أن البحث يكون في الحدود فقط وأني لا أستطيع أن أقول لكم كل شيء ولكني أقول إنه لا بدَّ من مجيء تعليمات جديدة لمندوبي شرق الأردن.

وعند هذا الحد وقفت مباحثات المؤتمر حيث سافر مندوب شرق الأردن كما سافر من قبل مندوب العراق.

استئناف المفاوضات بين نجد والعراق

الجلسة العاشرة

18 ـ 1 ـ 1924

1 ـ تنازلت حكومة العراق عما سبق واشترطته من أن الاتفاق لا يكون نافذاً إلا بعد الاتفاق مع الحجاز.

2 ـ سحب ما سبق وضعه من استعداد لوضع اتفاقية لتسليم المجرمين غير السياسيين.

3 ـ جعلت المواد التي اتفق عليها والتي لم يتفق عليها موضع النظر.

رأي الوفد العراقي في مطالب نجد بعد تعليماته الأخيرة.

1 ـ مسألة شمر:

إن الحكومة العراقية لا يمكنها في الوقت الحاضر تسليم شمر حالاً ولكنها مستعدة لإعطاء تعهد رسمي كتابة بأنه إذا لم يكن تطبيق المواد المذكورة كافياً لمنع شمر من الغزو على

أراضي نجد فإن الحكومة العراقية تقوم بإخراج شمر المغيرين من العراق ولكنها لا توجههم إلى نجد.

2 ـ إرجاع المنهوبات:

إن الحكومة العراقية لا تزال متمسكة برأيها الاعتباري وهو اعتبار أن التاريخ لحساب المنهوبات هو تتويج الملك فيصل.

3 ـ إخراج الملتجئين من العشائر:

إن الحكومة العراقية لا يمكنها أن تقبل على وجه العموم مبدأ إخراج العشائر الملتجئين لأن هذا يولد ارتباكات الحدود العراقية مع سوريا وتركيا وإيران.

4 ـ مسألة ابن مجلاد:

تترك له ولعشائره الحرية في اختيار الحكومة التي يحبون الانتماء إليها ولكن إذا اختار الانضواء تحت لواء نجد فعليهم ألا يعودوا للعراق.

وهنا تلا الكولونيل نوكس رئيس المؤتمر تلغراف وزارة المستعمرات للسر هنري دوبس المتعلق بالعشائر المجرمة.

(نص التلغراف)

بعد أن أمعنا النظر في حجج الملك فيصل فإني أميل إلى أنه غير ممكن أن يعتبر الغزو جرماً يستلزم إرجاع مرتكبيه

لحكومته كما أني حسبما أظن بأنه غير ممكن لدولة العراق أن تقبل بأنها تتعهد برفض الملتجئين من نجد أو أن تسلمهم لعظمة سلطان نجد بناء على طلب يقدم منه.

ولكن من الجهة الأخرى لا أرى وجهاً للعراق كيف يقبل على الدوام وجود الملتجئين الذين يسيئون بحقوق الالتجاء وذلك باستعمالهم البلاد الملتجئين إليها كمركز لحركات الغزو على حكومتهم، وبعد أن أمعنت النظر في البرقيات المختلفة التي وردتنا من طرفكم ومن الكولونيل نوكس تبين لي أنه لا يتسنى الوصول إلى النتجية المطلوبة والحصول على حل مرضٍ لهذه المسألة وتأمين الأمن على الحدود إلا باتخاذ التدبير الآتي:

على حكومة العراق ألا تمكن عشائر نجد من الدخول إلى حدودها إلا بعد أن يقدموا الكفالة الكافية إما نقداً أو مالاً وعلى عشائر شمر نجد وعشائر نجد الأخرى الذين أقاموا في العراق أن يقدموا مثل هذه الكفالات وإلا أخرجوا من العراق.

وإن هذه الكفالات يجوز مصادرتها إذا حدث غزو منهم ويجب أن تكون هذه الكفالات بصورة مناسبة تعادل أقصى حدّ مما تؤمله تلك العشيرة من الغزو.

الجلسة الحادية عشرة

19 ـ 1 ـ 924

رأي رئيس المؤتمر

أبدي رأيي لحضرات أعضاء الوفدين النجدي والعراقي من أن جلسات المؤتمر لا يمكن أن تطول بدون نتيجة حاسمة وإني أقترح عليكم أن توقعوا صلحاً بالمواد التي تم الاتفاق عليها ويمكن إذا أحببتم التوقيع على المواد التي لم يتم الاتفاق عليها، ولكل من الوفدين الحرية التامة في بيان ملاحظاته وآرائه حول كل مادة لم يتم الاتفاق عليها يوضح فيها رأيه ومقدار أهمية ذلك في نظر حكومته.

إن الحكومة البريطانية لا ترغب أن تحمل أحداً على قبول أمر لا يرغبه ولا يرتضيه وبناء على إلحاحي في توسطها في المواد المختلف عليها كحكم بين الطرفين أخذت البرقية الآتية:

عطفاً على برقيتكم المؤرخة 21 ديسمبر/كانون الأول، إننا لا نرغب أن نكون حكماً بين مندوبي الحكومتين في الأمور المختلف عليها ولكنهم إذا لم يرتكنوا إلى توسطكم كرئيس للمؤتمر ومندوب عن الحكومة البريطانية وبقي خلاف بينهم على بعض نقط واتفقوا على أن يحكموا الحكومة البريطانية فنحن لا نرفض ذلك إذا قدموا طلباً تحريرياً بذلك موقعاً عليه منهم كلهم

على أن يقبلوا أن الحكم الذي تحكم به الحكومة يكون قطعياً ونافذاً على الطرفين.

رأي الوفد النجدي

إن المسألة المهمة في نظر حكومة نجد هي مسألة العشائر المجرمة التي التجأت إلى العراق فما دام لم يوضع لها حل يحسم المنازعات ويقضي على الحركات العدائية التي تقوم بها تلك العشائر من وقت لآخر فنحن لا نمضي ملحقاً أو غيره، وإذا حلت هذه المسألة التي نعتبرها أساساً فكل شيء يمكن الاتفاق عليه بسهولة. إن حكومة نجد تحب من صميم فؤادها أن تكون علاقتها بشقيقتها العراق مبنية على الإخلاص والمحبة فيجب أن تزال الأشواك والعراقيل التي تحول دون القيام بحقوق الجوار.

الجلسة الثانية عشرة

21 ـ 1 ـ 924

طلب أعضاء الوفدين تأجيل أعمال المؤتمر إلى 5 مارس/ آذار ليراجع كل وفد مراجعه العليا فيما اختلف عليه من المواد فصرح رئيس المؤتمر بالتصريحات الآتية:

لقد أبرقت هذا الطلب إلى حكومتي ولكني مع ذلك لا أوافق على سفر أي وفد من الوفدين المحترمين قبل أن أحصل على الأمر النهائي من حكومتي وإني الآن أبيّن لكم أن المسألة دقيقة للغاية

فينبغي أن نفكر في المسؤولية العظمى التي ستترتب على حركتنا. إن الواجب علينا أن ننتظر رأي حكومة الحجاز في شأن إرسال مندوب عنها وننتظر تعليمات شرقي الأردن النهائية ومع ذلك فإني أرغب أن أحرر كتاباً لعظمة سلطان نجد أبيّن فيه وجهة نظر الحكومة العراقية في مسألة العشائر وأعتقد أن عظمته يميل إلى الاتفاق إذا اطلع على مقترح وزارة المستعمرات.

الجلسة الثالثة عشرة

22 ـ 1 ـ 924

نظر في هذه الجلسة في المواد التي لم يتفق عليها بين الوفدين وملاحظات الوفد النجدي فلم يصل الطرفان إلى نتيجة بناء عليه تقرر سفر الوفود وتأجيل المؤتمر إلى أواخر شهر فبراير/شباط وهنا ننشر الكتب التي أرسلها رئيس المؤتمر إلى عظمة سلطان نجد وضمنها آراءه:

كتاب الكولونيل نوكس إلى عظمة سلطان نجد المتعلق بمسائل العراق

نمرة 51

من كرنل ا.س.جي نوكس. سي.آي. آي.سي. آي آي رئيس مؤتمر الكويت.

إلى حضرة صاحب العظمة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود سلطان نجد وتوابعها.

بعد أداء التحية وتقديم الاحترام والسؤال عن خاطركم. أعتقد أنه من المستحسن أن أخبركم عن الحالة الراهنة التي وصل إليها المؤتمر من المذاكرات وبذلك يتسنى لعظمتكم ملاحظة الوضعية. أظن أن عظمتكم سيرى من المناسب تبديل أو تعديل التعليمات التي كنتم قد زودتم بها مندوبي عظمتكم وبذلك نتمكن من الحصول على الغاية المطلوبة وهي تأمين الأمن العام والمحافظة على النظام في حدود القطرين نجد والعراق ولهذا حررت اقتراح رقم 1 بعد أن وقفت على رأي مندوبي عظمتكم وجلالة ملك العراق وحسبما أظن فإنه يوضح الدرجة التي يمكن الاتفاق عليها في النقط المهمة. وإني رافع لعظمتكم صورة من هذا الاقتراح طي كتابي هذا فبعد أن تتطلع عظمتكم على ذلك تتأكدون أن جميع الأمور ممهدة إلا نقطة بقي الخلاف فيها مستحكماً وهي إرجاع العشائر الملتجئة، فإن مندوبي نجد امتثالاً لتعليمات عظمتكم يصرون على إرجاع الملتجئين من العشائر والأفراد وهي المسألة الوحيدة التي لم يتنازلوا عنها بدعوى أنها من المسائل الحيوية لنجد. فإذا لم أكن مخطئاً في نظري فإن مندوبي نجد والعراق على يقين بأننا سنتقدم خطوة واسعة للحصول على حل مرضٍ للمشاكل

الموجودة إذا كان جلالة ملك العراق وعظمتكم تعملون بإخلاص فيما اقترحته، وإني لم أضع اقتراحي هذا إلا بعد مداولات عديدة واستماع حجج الطرفين وبعد أن بحثت الأمر بصورة دقيقة وإني أبيّن اقتراحي فيما يلي:

الاقتراح

«يعترف كل من الطرفين السياسيين بواسطة مندوبيهما في الكويت أن أساس سوء التفاهم والحقد ناشئان من هرب بعض العشائر من حكامها والتجائها إلى الطرف الآخر، ولهذا يتعهدان رسمياً بأنهما شخصياً وخدمهما وأتباعهما ومعتمديهما يمنعون من جميع الوجوه - بغير الطرد والجبر والإكراه - مرور العشائر جموعاً أو أفراداً من طرف لآخر والتجائها إلا إذا كان ذلك برضا من حاكمهم الحقيقي. كما أنهما يتعهدان بعدم منح الملتجئين هدايا وإنعامات مهما كان نوعها نقداً أو مالاً كما أنهما يعدان بأنهما لا ينظران بعين الرضا والاستحسان إلى عمل رعاياهما الذي من شأنه تشجيع عشائر إحدى الحكومتين على الالتجاء والمجيء إلى الحكومة الأخرى».

«وإني حتى يومنا هذا في جدال مع فخامة المندوب السامي في بغداد للدفاع عن مصلحة عظمتكم تجاه مصلحة جلالة الملك فيصل».

وملاحظاتي في هذا الباب تتضح لكم من أول النظر إلى كلمة جاءت في البرقية الواردة من وزير المستعمرات والتي لي الشرف أن أقدم لعظمتكم تعريب القسم المهم منها.

وإني الآن أعرض لعظمتكم المشكلات التي أبداها العراق والتي حال دون قبولها اقتراح نجد بخصوص إرجاع العشائر الملتجئين والأفراد وقد تداولت عدة مرات مع مندوب العراق في أمر هذه المشكلات التي بينها وهو يعترف بأنها قد وضحت تماماً في التحرير هذا.

تنقسم المشكلات المذكورة إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ إدارية.

2 ـ شرفية.

3 ـ سياسية.

أولاً ـ الإدارية:

(أ) إن سعة الأراضي العراقية تمنع من إمكان سد باب الالتجاء وترك قوى البلاد في جولان دائم لهذا الغرض[1].

(ب) إن العشائر التي أخذت تلتجئ إلى العراق لم تكن بصورة مجتمعة بل بصورة متفرقة وبأعداد قليلة يندسون بين العشائر

---

(1) هذه مغالطة فإن نجد لم تمنع باب الهجرة لمن يريدها بل الشكوى من الفارين الذين يرتكبون أفظع الجنايات من قتل ونهب وقطع طرق ثم يلوذون بالفرار.

التي يتجاوز عددها المائتين والتي محل سكناها الحد الغربي من العراق على خط يوافق خط بصرة ـ نجف ولهذا يصعب معرفة هؤلاء المندسين بين العشائر المختلفة وتحقيق مواقعهم.

(ج) 1 ـ عدم إمكان استعمال قوى العراق المسلحة لهذه الغاية وذلك لعدم وجود قوى أخرى زائدة يمكن تخصيصها لهذا الغرض.

2 ـ عدم وجود مبالغ كافية وترتيب كافل لهذا الأمر على فرض وجود قوى زائدة في البلاد.

3 ـ إذا فرض وجود الجنود والمبالغ والترتيب اللازم فلا يمكن أن تبقى الجنود في جولان دائم في هذه المنطقة الواسعة لهذا الغرض.

ثانياً ـ المشكلات الشرفية:

(أ) بما أن جلالة الملك فيصل شريف ومن بيت عربي فلا يتمكن من رفض من يطلبون حمايته ويلجؤون إليه حسب حق الضيافة.

(ب) على فرض أننا ذللنا الصعوبة المذكورة فلا يمكن لجلالة الملك فيصل مخالفة معتقدات رعاياه من البدو والعشائر فيما يختص بحقوق الضيافة وعلى الرغم من كونه حاكماً محباً لعظمتكم يتأثر لمشاغبات رعاياكم الفارين فإنه لا يتمكن من العمل حسب رغبة عظمتكم.

(ج) إن الشعور المدني العام لا يقبل إرجاع الملتجئين لدولة أخرى ما لم يثبت عليهم أنهم ارتكبوا جرماً قبل أن يتركوا وطنهم الأصلي ليتوطنوا في أراضي دولة أخرى أجنبية وبما أنه لا يوجد في نجد محاكم يعتمد عليها العراق وذلك:

(1) لتثبت إجرام الملتجئين بالعدل وبالصورة المطلوبة قبل أن يطلب إرجاعهم.

(2) أن يعامل الملتجئون بعد تسليمهم حسب قواعد الحق والعدل وكما تقتضيه الإنسانية والإنصاف.

ثالثاً ـ الصعوبات السياسية:

1 ـ إذا كانت العشائر الملتجئة كبيرة وعزمت دولة العراق على إخراجهم من أراضيها فعلى فرض أنها نفذت ما عزمت عليه فإن العشائر المنوّه عنها لا ترجع إلى نجد بل تجتاز حدود سوريا وتركيا وتستعمل هذين القطرين كمركز لحركات الغزو على العراق ونجد.

2 ـ إن الاتفاق الذي يحصل بين العراق ونجد في هذا الباب يكون وسيلة لمطالبة الحكومات المحيطة والمجاورة للعراق بمثل ذلك وعندئذٍ لا يبقى شاغل لدولة العراق سوى أن تحيط قواها بالبدو والعشائر الرحل الملتجئين وتسليمهم إلى حكومتهم وهذه الحالة غير ممكنة ويستحيل على العراق الجري على مقتضاها.

فبعد النظر في الحجج المبسوطة والتي وضعت على بساط البحث أبرق وزير المستعمرات بالاقتراح التالي[1]:

وإني أرى الحل المذكور الذي وافقت عليه الحكومة العراقية خطوة واسعة لحل جميع المسائل المتعلقة بالحدود وإذا كان مفتشو الحدود يعملون بصورة جدية ومرضية فسيكون لهذا الترتيب المقترح أحسن مانع للعشائر التي تجتاز الحدود ولذا فإني أشير على عظمتكم بقبوله وإذا ظهر سبب حقيقي لشكوى عظمتكم في المستقبل فمن الممكن إذ ذاك أن نرى فرصة أنسب من هذه الأيام لتحقيق رغائب عظمتكم. وإني ألفت نظركم إلى الخلاصة الآتية:

(1) أن تقبلوا التوقيع على اقتراحي بشرط أن يوقع عليه الملك فيصل أيضاً.

(2) إذا كان عظمتكم مستعداً لقبول القرار الذي بيّنه وزير المستعمرات في برقيته تبينون ذلك.

هذا ما لزم رفعه ودمتم.

24 يناير سنة 924

18 ـ ج الثانية. سنة 1342

أ.س جي. نوكس

---

(1) سبق أن نشر هذه التلغراف فلا داعي لتكراره مرة أخرى.

جواب حكومة نجد

نمرة 73

الإحساء 4 رجب سنة 1342 ـ 8 فبراير/شباط سنة 1924

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى حضرة صاحب السعادة الكولونيل نوكس

صديقي العزيز:

أخذت بيد السرور كتابكم المؤرخ 24 جنوى المتعلق بالمسائل المتفق عليها مبدئياً والمختلف عليها بيننا وبين العراق. إني قبلت الاشتراك في المؤتمر العربي بكل ارتياح لأني أحب الصفاء والسكون أن يسود بيني وبين جيراني ليتفرغ كل فريق لمهامه الداخلية ولحقن الدماء التي تراق من وقت لآخر بلا سبب جوهري موجب لذلك. وإني قدمت لمندوبي قبل سفرهم النصائح الكافية في هذا السبيل وإن نفسي لتتوق إلى قرب الوقت الذي يجب أن يحس فيه الجميع بحقوق الجوار.

إن المسألة الأساسية في نظري هي مسألة العشائر المجرمة الملتجئة وهي حيوية بالنسبة لنجد ولم نجد فيما قدم إلينا من الاقتراحات الحل الذي يقطع دابر الفساد.

إنه إذا فتح هذا الباب للعشائر قامت في وجهي صعوبات كثيرة أقلها أني لا أستطيع في المستقبل تأديب الأشقياء والمتعدين حدود الشريعة والقوانين المحلية فإن كل جانٍ يرتكب

أشد الجنايات من قتل وسلب يجد له ملجأ أميناً في العراق. وإني أعجب من أن حكومة متمدنة مثل الحكومة العراقية تقبل أن تصبح مأوى وملاذاً للأشقياء وقطاع الطرق. أما الصعوبات التي أبدتها حكومة العراق فهي صعوبات لا أساس لها فالأمر لا يحتاج إلى قوات منظمة جوالة لأن الحكومة العراقية بمجرد إعلانها وتصريحها أنها لا تقبل التجاء الجناة إلى أراضيها تغلق الباب المفتوح في وجه العشائر وتضع حداً للفساد الذي يخشى أن يخل بصلات الوداد بين الحكومتين نجد والعراق، وإذا قامت صعوبات في وجه الحكومة العراقية من جراء ذلك فإني مستعد لمساعدة الحكومة العراقية والاشتراك معها في أمر التأديب كما تنص على ذلك معاهدة المحمرة. أما الاعتبارات الشرفية فهي اعتبارات وهمية وأن جلالة الملك فيصل أشرف وأرفع من أن يحمي الجناة الخارجين المفسدين وأن الحكومة العراقية أرفع وأكبر من أن تحترم بعض العادات التي لا تتفق مع روح العدل والإنصاف.

كتاب الكولونيل نوكس
المتعلق بشرقي الأردن

نمرة 52

من الكولونيل اس. جي. نوكس سي آي آي رئيس مؤتمر الكويت.

إلى حضرة صاحب العظمة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود سلطان نجد وتوابعها.

تشرفت بأن عرضت لعظمتكم كتاباً مسهباً به المشكلات التي بين نجد والعراق ورغبتي في عدم مزج مسائل الحجاز وشرقي الأردن بالعراق جعلتني لا أمزج كتابي هذا بذاك. ولا بد أن عظمتكم علمتم أن جلالة ملك الحجاز هو اليوم في عمان وأن موظفي الحكومة البريطانية مهتمون بإقناعه أن يبعث مندوباً عنه إلى مؤتمر الكويت للمداولة في أمر عقد الصلح بين عظمتكم وجلالة الملك حسين. وسيكون نتيجة سعيهم وما يصلون إليه معلوماً في أقرب وقت. وفي أثناء تحرير كتابي هذا لعظمتكم تلقيت خبراً رسمياً من المعتمد السامي في القدس وهو أن جلالة الملك حسين سيرسل مندوباً إلى مؤتمر الكويت وأن جلالته يتعهد بأن قواته لا تهاجم نجداً إذا كانت قوات نجد لا تهاجم بلاده فعندئذٍ يكون مضطراً للدفاع عنها. إني أعتقد أن هذا النبأ سيطمئن عظمتكم ويبين لكم أن هنالك سعياً حثيثاً للوصول إلى الصلح المنتظر منذ أمد بعيد. وجل قصدي من كتابي هذا أن ألفت نظر عظمتكم إلى مطالب نجد في الحدود الشمالية وطلب امتدادها إلى جهة دمشق وأني بلغت لمندوبي عظمتكم في وقت طلبهم هذا بأني أرى صعوبة جسيمة في إجابة هذا الطلب وذلك نظراً للأغراض المختلفة والمتضادة الموجودة

على هذا القسم من الأراضي، وأظن أنه معلوم لدى عظمتكم أن حدود شرقي الأردن هي داخلة ضمن الأراضي الفلسطينية التي تحت انتداب بريطانيا فالأمر لا يخص شرقي الأردن بل يخص الدولة الإنكليزية التي انتدبت لتلك الأراضي من قبل عصبة الأمم. إن الحجة الوحيدة التي بينها مندوبو نجد عند تقديم طلبهم الخاص بالحدود الشمالية هي رغبة عظمتكم في تأمين الطرق التجارية بين دمشق ونجد مباشرة فهنالك طرق متعددة لمرور القوافل هذا ما لزم رفعه ودمتم.

24 يناير/كانون الثاني سنة 1924 ـ 18. ج. الثاني . سنة 1342.

ا.س.جي نوكس

جواب حكومة نجد

نمرة 74

4 رجب سنة 1342

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى حضرة صاحب السعادة الكولونيل نوكس.

تلقيت كتابكم المؤرخ 24 يناير/كانون الثاني سنة 1922 المتعلق بالحدود الشمالية. وإني أشكركم على ما أبديتموه من الآراء والأفكار. أما من خصوص ما أبداه مندوبو نجد من

وجوب امتداد الحدود إلى الحدود السورية فهي اقتراحات مبنية على أن حكومة شرقي الأردن حكومة مستقلة كما نفهم من كتاب اعتمادها مندوبيها وكما يفهم من مباحثاتهم، فإذا كانت الحدود تختص رأساً بالحكومة الإنكليزية بصفتها منتدبة على فلسطين كما بينتم فيمكن الاتفاق رأساً بين حكومتي وبين حكومة جلالة ملك بريطانيا بدون حاجة إلى اشتراك مندوبي شرقي الأردن.

إني لا أستطيع أن أوافق على اتصال حدود شرقي الأردن بالعراق فإني لا آمن من الدسائس التي يقوم بها حكام تلك المناطق وقد رأيتم تشددهم في مسألة إعادة المجرمين مما يدل على أن هناك خطة مدبرة. وأظن أن ليس هنالك حكومة متمدنة تقبل أن تكون ملاذاً للقتلة واللصوص.

لقد بيّن لكم مندوبي الضرورة التي تلجئنا إلى اتصال حدودنا بسوريا فنحن لا نريد أن نشاهد حكومة مثل حكومة شرقي الأردن تتحكم في تجارتنا ومرافقنا الحيوية. إنه لا يهمني امتلاك الأراضي بقدر ما يهمني الدفاع عن رعيتي وعن تجارتهم وحياتهم هذا ودمتم محفوظين.

الدور الثاني للمؤتمر
كتاب رئيس الخليج
لضرب ميعاد بانعقاد المؤتمر

نمرة 43

حضرة صاحب العظمة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود سلطان نجد وتوابعها حرسه الله وأدام وجوده وأنار كوكب سعوده.

بعد إهداء السلام وتقديم التحية والإكرام. أتشرف بأن ألفت نظر عظمتكم إلى كتابكم السامي نمرة 63 المؤرخ 25 جمادى الأولى سنة 1342 المرسل باسم صديقنا ميجر ديلي معتمد الدولة في البحرين المختص بمسألة مندوب الحجاز في مؤتمر الكويت. إنه على حسب ما ورد إلينا من التعليمات والأوامر نخبر عظمتكم أن المندوب السامي في فلسطين تقابل مع جلالة ملك الحجاز فتعهد بأن لا يبدو منه هجوم على رعايا عظمتكم إذا هم لم يبدؤوا بالهجوم عليه وقبل علاوة على ذلك الاشتراك في مؤتمر الكويت وعزم على أن يرسل نجله الأمير

زيد مندوباً عنه، فبالنظر إلى مقام الأمير زيد ترى الحكومة البريطانية أن من المستحسن أن عظمتكم تنتدبون من يكون أعلى منزلة من مندوبيكم الحاليين والأحسن أن يكون أحد أنجالكم أو أقربائكم الذين تثقون بهم وعليهم تعتمدون وأنه بالنظر لصحة الرئيس الكولونيل نوكس أوجب الحال تأخير المجلس وإني أغتنم هذه الفرصة لأقدم لعظمتكم عظيم الاحترامات وأسنى التحيات ودمتم محروسين.

2 ـ رجب سنة 1342 ـ 8 فبراير/شباط سنة 1924

كولونيل

أ.ل. تربور

كتاب الكولونيل نوكس

نمرة 75

من كولونيل. اس. جي نوكس أس آي آي سي آي آي رئيس مؤتمر الكويت.

إلى حضرة صاحب العظمة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود سلطان نجد وتوابعها دام مجده.

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والسؤال عن خاطركم العزيز سبق أن تشرفت باخبار عظمتكم عن الحالة التي وصل إليها المؤتمر وقد اطلعت من المخابرة مع حضرة الكولونيل

تربور رئيس معتمدي الحكومة في خليج فارس أنه ينوي أن يخاطبكم في أمر الاجتماع المقبل في الكويت حيث إنه قد تعود أن يكون الاجتماع في أوائل شهر مارس/آذار أو أواخر رجب وأملي أن عظمتكم ستتمكنون من إرسال المندوبين بالمركب التي تسافر من البحرين حوالي 19 رجب ليتمكنوا من الوصول إلى الكويت مع المندوبين الآخرين الذين طلب حضورهم لكي نتمكن من استئناف أعمال المؤتمر أول شهر مارس/آذار. وإني ليسرني أن أخبر عظمتكم أني علمت من فخامة السر هنري دوبس المعتمد السامي العراقي أنه أقنع الملك فيصل بقبوله المادة المقترحة التي تشرفت بإرسال صورتها لعظمتكم ضمن كتابي المؤرخ 24 يناير/كانون الثاني. لذلك فإني آمل أن مندوب عظمتكم عند مجيئه الكويت يكون مستعداً للتوقيع على المادة المذكورة بالنيابة عن عظمتكم.

هذا وفي الختام اقبلوا فائق احترامي ودمتم سالمين.

3 رجب سنة 1342 ـ 8 فبراير/شباط سنة 1924

تلغراف رئيس خليج فارس
إلى عظمة سلطان نجد

لتجديد طلب إرسال أحد أنجاله

كتبكم المرسلة إلى وزير المستعمرات المؤرخة 19 يناير/ كانون الثاني سنة 1924 وصلت وكذلك أبلغنا وزير المستعمرات

متضامنين كتبكم المرسلة إلى الكولونيل نوكس المتعلقة بالمواد التي تحت البحث بين مندوبي عظمتكم ومندوبي الأردن في الكويت.

والدولة الإنجليزية مسرورة لوقوفها على حسن استعدادكم للاتفاق وهي على يقين أنكم لن تألوا جهداً في نجاح مؤتمر الكويت والوصول به إلى نتيجة طيبة وأن لها أملاً قوياً في أن الصلح ستوطد دعائمه بين نجد وجيرانها.

لقد علمت الحكومة البريطانية أن عظمتكم لم تتمكنوا من إرسال أحد أنجالكم إلى الكويت قبل انتهاء شهر فبراير/شباط فلأجل ذلك عملت الترتيب اللازم ألا يجري بحث في المؤتمر إلا بين مندوبي نجد والعراق ونجد والأردن فلم يبقَ إلا المسائل التي بين نجد والحجاز وهي في نظر الحكومة البريطانية لا يمكن حلّها إلا بعد مباحثات شفوية بين مندوبي الطرفين. إن عظمتكم لا بدَّ تقدرون النية الطيبة التي أبداها ملك الحجاز بإرساله أحد أنجاله لأجل المفاوضة فأرجو من عظمتكم أن تخبروني والكولونيل نوكس إذا كان يمكنكم إرسال أحد أنجالكم إلى الكويت حتى إذا تحققنا ذلك أخبرنا الأمير زيد برقياً كي يتوجه للكويت.

إن الحكومة البريطانية تؤمل أن عظمتكم لا تضيعون هذه الفرصة قبل دخول موسم الحر الذي بواسطته يمكن تأجيل

المؤتمر والدولة الإنكليزية مسرورة في أن تقام الروابط بينها وبين عظمتكم على أساس وطيد وذلك بعد إنهاء المشاكل التي بين نجد وجيرانها. هذا ما لزم وفي الختام اقبلوا فائق سلامي.

4 شعبان سنة 1342
11 ـ مارس/آذار ـ 924
الكولونيل أبي تربور
رئيس خليج فارس

جواب حكومة نجد

نمرة 81
تاريخ 20 شعبان سنة 1342

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى حضرة صاحب السعادة الكولونيل أبي تربورسي اس آي سي آي آي رئيس معتمدي حكومة بريطانيا في خليج فارس.

بعد التحية والإكرام. أخذت تلغرافكم المؤرخ 4 شعبان المتضمن وصول كتبنا إلى وزير المستعمرات وقد سرني أن حكومة بريطانيا قد وقفت على حسن نيتي وما أبذله من الجهد والتساهل للوصول إلى السلم، أما مسألة إرسال أحد أولادي كمندوب في مؤتمر الكويت فقد عرفتكم سابقاً بعدم إمكان ذلك والاكتفاء بالمندوبين الذين أرسلناهم فقد منحناهم التفويض الكافي في جميع المسائل التي بيننا وبين الحجاز كما أعطيناهم

التفويض الكامل في مسائل العراق وشرقي الأردن وأني أكرر لكم الآن بطريقة أوضح عدم إمكان ذلك لأسباب كثيرة منها أن أهل نجد والعلماء لم يقبلوا أن يتحمل أحد أبنائي هذه المسؤولية الخطيرة وليس في آل السعود من يقبل أن يتحمل مثل هذه المسألة الكبرى، ولكن إذا كان الغرض من حضور أحد أبنائي هو القيام بالتحية وتبادل مراسيم المودة فإني أقبل ذلك بكل سرور ولكن لما كان المقصد الأهم هو تحديد الحدود بين المملكتين ووضع أساس للعلاقات بينهما فإن المندوبين الحاليين ممنوحين التفويض الكافي لذلك. هذا ودمتم محفوظين.

(جلسات المؤتمر في دوره الثاني)

لقد كنا نظن أنه بعد رجوع المندوبين الموفدين ومفاوضتهما مع حكومتهما سنعمل على حلّ حاسم للمسائل المختلف عليها ولكن يظهر أن فكرنا هذا كان مبنياً على حسن نية. فإن حكومة العراق أخذت أثناء انعقاد المؤتمر تنشط العشائر المجرمة في الإغارة على عشائر نجد وقوافلها فتنهب وتسلب ثم تلوذ بالعراق وكانت حكومة نجد تلازم السكوت والصبر لعلها توفق إلى الاتفاق مع جارتها العراق[1] ولكن عشائر نجد أخذت نجد في البحث عن الأشقياء وقطاع الطرق وتسلمهم إلى يد العدالة.

(1) راجع كتب سلطان نجد المرسلة إلى حكومة إنجلترا المنشورة في هذا المكان.

أخذت تقوم عشائر نجد بهذا الواجب لتأمين طريق التجارة فتحرشت بها بعض عشائر العراق فحدث بين الطرفين مصادمات خسرت فيها العراق بعض الخسائر فاتخذت حكومة العراق ذلك وسيلة لقطع المفاوضات ولإرجاع مندوبيها من البصرة وبالرغم من إلحاح الحكومة الإنكليزية وعدها تلك الحادثة من الحوادث العادية التي لا يصح أن تكون سبباً لقطع المفاوضات فإنها أصرت على فكرها وأبت إلا أن تقطع المفاوضات.

لقد شجعت حكومة العراق عشائرها وبعض مجرمي عشائر نجد فأغاروا على كثير من القوافل والعشائر الآمنة في مراعيها وتكررت منها هذه الحوادث أثناء انعقاد المؤتمر فلو امتنعت نجد من إرسال مندوبيها فماذا يكون حينئذٍ موقف الحكومة العراقية؟ أما كانت تزعج العالم بصياحها؟

أما حكومة الحجاز فقد عينت الأمير زيد ليمثلها في المؤتمر ولكنها اشترطت على ما يظهر إرسال أحد أفراد عائلة السعود فلما لم يرسل سلطان نجد أحداً من أنجاله أو عائلته للأسباب التي ذكرت آنفاً لم تبعث حكومة الحجاز بأحد إلى المؤتمر. أما حكومة شرقي الأردن فلم تتزحزح عن موقفها الأول موقف العنف والعناد والتداخل فيما لا يعد من اختصاصها كما سيظهر فيما ننشر من المباحثات.

الجلسة الأولى

25 ـ 3 ـ 1924

مطالب شرقي الأردن

بما أنه قد تعيّن مندوب خاص لحكومة الحجاز فنقتصر في هذه الجلسة على ما يتعلق بشرقي الأردن فنكرر بهذه المناسبة الطلب الواقع في جلسة 2 يناير/كانون الثاني 1924 في شأن الحدود وهو يتضمن بدء الحدود من مدائن صالح على أن يمر من شرقي تيما ويضم إليها عشائر ولد سليمان إلى أن يصل الهوجة ومن هناك ينعطف شرقاً إلى الشمال إلى جبل داف ثم يلتقي بخط الطول الأربعين وبعد أن يترك الجوف وسكاكه لنا ينتهي في جبل عنزة فإذا تمّ الاتفاق على هذا الطلب الأساسي الذي لا يمكننا الحياد عنه يسهل بعدئذٍ الاتفاق على المواد الثانوية.

جواب الوفد النجدي

إن الأخلاق والعادات وطرق المعيشة التي عليها أهل وادي السرحان تتفق تماماً مع أخلاق وعادات ومعيشة أهل نجد وارتباطهم بحكومة نجد أشهر من أن يذكر. ومن جهة أخرى فإن حكومات نجد سواء أكانت من آل السعود أم الرشيد كانت لها السيطرة على هذه البلاد وإننا لم نسمع أن حكومة سوريا أشغلت هذه البلاد إدارياً بمعنى أنها أرسلت إليها موظفين

إداريين، وآخر عهد هذه البلاد إبان سقوط حايل كان محمد بن طلال حاكماً لها. أما علاقة ابن شعلان بالجوف فقد كانت علاقة المغتصب وأن التطورات التي حدثت بعد الحرب العالمية في جزيرة العرب تجعل السلطان ابن السعود مضطراً للاحتفاظ بهذه المنطقة ولا يقبل البحث في أمر التنازل عنها.

اقتراح رئيس المؤتمر

أرى أن الجدال قد طال بدون أن نصل إلى نتيجة مفيدة فأنا أعرض عليكم ثلاثة حلول لتنظروا فيها:

(1) استفتاء الأهالي، (2) تقسيم الوادي إلى قسمين الجنوبي لنجد والشمال لشرقي الأردن، (3) أن تكون البلاد مستقلة ومحترمة من الحكومتين والحكومة تكون عائدة للشعلان.

الجلسة الثانية

26 ـ 3 ـ 924

رأي الوفد النجدي

إن حكومة نجد لا تريد أن تحكم أحداً رغم إرادته فهي حكومة مبنية على إرادة الشعوب التي تحت رعايتها ففي الوقت الذي تحس فيه حكومة نجد بكراهية الأهالي لها ونفورها منها وعدم رغبتهم البقاء تحت حكمها تنسحب من تلك المنطقة التي لا يود أهلها بقاءها فيها وتترك للأهالي حرية إدارة أنفسهم

لأنفسهم. فبناء على هذه القاعدة العادلة تقبل بمزيد الارتياح مبدأ استفتاء أهالي وادي السرحان على شرط أن يعمل بهذا المبدأ في الأماكن المتنازع عليها بين نجد والحجاز أي في تربة وخرمة.

أما وفد شرقي الأردن فبالنظر إلى التعاليم التي بيده والتفويض غير الكافي فقد راجع الأمير عبد الله لإيقافه على الحالة وأخذ رأيه في هذه المسألة.

الجلسة الثالثة

924 ـ 4 ـ 9

رأي وفد شرقي الأردن

قد أثبتنا في جلسات المؤتمر السابقة أن الجوف وسكاكه ووادي السرحان جزء من سوريا يفصل بينها وبين نجد النفود الرملي القاحل وهو الحد الفاصل الذي لا يصح أن يكون غيره فاصلاً بين شرقي الأردن التي هي قطعة من سوريا وبين نجد. فادعى مندوبو نجد أنه لا يمكنهم ترك القطعة المذكورة لأنها طريق مواصلاتهم مع دمشق، فحباً في الوصول إلى السلم طلبنا أن ينحصر البحث فيما يمكن أن يكون طريق مواصلة وهو الجوف وسكاكه فقط بمعنى أنه يمكن جعل هذه المنطقة منطقة حياد يحترم حيادها الطرفان فرفض مندوبو نجد ذلك فعليه اقترحتم أنتم يا حضرة الرئيس لحل المسألة ثلاث طرق. إما

تقسيم وادي السرحان بين الطرفين، وإما الاستفتاء وإما ترك وادي السرحان بأكمله لابن شعلان. وكلفتمونا أن نخابر حكومتنا بذلك لاختيار إحدى هذه الطرق. وفي 26 مارس/آذار أخبرتمونا بحضور الطرفين أن الوفد النجدي يقبل الاستفتاء بشرط أن يستفتى أيضاً أهل خرمة وتربة وبما أننا تخابرنا مع حكومتنا وفكرنا في الاقتراحات الواردة بالنظر لما جاء في تعليماتنا نقول:

أ ـ بما أن وادي السرحان من أراضي سوريا وهو مرعى لعشائرنا تقصد إليه في الشتاء والربيع وترتحل عنه في الصيف ولا يوجد فيه سكان يمكن استفتاؤهم وبما أن استفتاء أهل الجوف وسكاكه فقط لا يشمل وادي السرحان ولا يمكن أن يكون القول الفصل، وبما أن الخرمة وتربة من أراضي الحجاز ولا نقدر أن نقول عنهما شيئاً الآن فلا يمكننا قبول هذا الاقتراح.

ب ـ بما أن الجوف وسكاكه هما بلاد ابن شعلان ووادي السرحان من أراضي سوريا فلا نوافق على تقسيمهما بين الحكومتين.

ج ـ لكي نبرهن على حبنا للوفاق والسلام وعلى أننا لا نريد عرقلة مساعي هذا المؤتمر نوافق على أن يكون الجوف وسكاكه ووادي السرحان منطقة حياد يحترم حيادها الطرفان بشرط أن تحترم حدود سوريا الطبيعية وتبقى حدودنا من الجنوب كما بيّنا

سابقاً أي تبتدئ من مدائن صالح من شرقي تيما وتضم إلينا عشائر ولد سليمان وتنهى بجبل داف وتترك الجوف وسكاكه حرة ثم تبتدئ مرة ثانية من جبل زبال شمال سكاكه وتنتهي بجبل عنزة.

د ـ بما أن طريق المواصلات بين مصر وفلسطين وشرقي الأردن وبين العراق تجتاز أراضي شرقي الأردن ووادي السرحان، وبما أن حكومة شرقي الأردن هي المسؤولة في الدرجة الأولى عن تلك المواصلات فيجب أن تكون مشرفة على هذا الطريق.

هـ ـ نوافق على هذه المواد المعروضة على أن تعاد إمارة الرشيد وإمارة آل عايض في عسير وتتخلى الحكومة النجدية عن جميع الأراضي الحجازية لتوطيد السلم والراحة في الجزيرة.

جواب الوفد النجدي

لقد بيّنا رأينا فيما مضى وهو رأي مبني على العدل والإنصاف، أما حكومة شرقي الأردن فمع أنها لم ترد أن تتكلم عن الحجاز نراها لا تتكلم عن الحجاز وحده بل تتكلم باسم العرب عامة ولا نعرف من منحها هذا الحق. إننا لا نرفض فقط مطلب شرقي الأردن بل نحتج على هذه المداخلة التي لا يسوغها حق دولي أو قانون شرعي وإننا نعتبر أن هذه الطلبات لا يقصد منها إلا عرقلة المساعي التي تبذل في سبيل الصلح.

ولما وصل الطرفان إلى هذا الحد انفض المجلس وسافر كل وفد إلى مملكته.

وهنا يجمل بنا أن ننشر كتب عظمة سلطان نجد إلى الحكومة الإنكليزية احتجاجاً على أعمال العشائر المجرمة التي تشجعها حكومة العراق وتساعدها حتى لا يغتر العالم بما قد ينشره أهل الأغراض عن سلطان نجد ومطامعه.

* * *

[1]

الإحساء 4 رجب سنة 1342

نمرة 75

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى حضرة صاحب السعادة الكولونيل تربور رئيس معتمدي خليج فارس.

يا صاحب السعادة

منذ أربعة أشهر جمع يوسف بك المنصور السعدون بعض العشائر التابعة لنجد والعراق على تخوم الحدود بين المملكتين ثم أغار بمن معه على عشائر ابن ضويحي أحد رؤساء الضفير التابعة للعراق ولما احتجت الحكومة العراقية وطلبت منا منع عشائرنا وتأديبهم ووجدنا أن بعضاً عن عشائرنا لهم يد مع المذكور الذي لا يفتأ يشعل نار الفتن وإلقاء بذور الخلاف بين الحكومتين

الصديقتين. أرسلنا فهد ابن الأمير عبد الله بن جلوى بسرية للضرب على أيدي المفسدين من عشائرنا الخارجين عن طاعتنا ووضع حد لوقوع أمثال هذه القلاقل في المستقبل ولكن لم يكد المذكور يصل إلى الحدود ويعاقب بعض رعايانا الذين تحقق لديه أن لهم يداً في تلك الجريمة حتى فرّ يوسف بك المنصور بعد أن أغرى قسماً من عشائرنا ودخل إلى الحدود العراقية حيث ذهب برؤسائهم إلى بغداد وهنالك أكرموا وأنعم عليهم وأجزل لهم العطاء فأصبحوا من وقت لآخر يغيرون على عشائرنا القاطنة على أطراف الحدود والآمنة في منازلها ثم يلجؤون إلى حماهم العراق. ولقد تكررت هذه الحوادث المرة بعد المرة بواسطة الدعاة والرسل الخصوصيين الذين انتشروا وسط عشائرنا وحببوا إليهم التمرد والخروج عن الطاعة والالتجاء إلى العراق. وإني لم أسكت عن تعقب هذه الحوادث خشية أن يكون لذلك أثر غير حسن في مجرى المفاوضات التي تجري في الكويت وأنه قبيل مغادرة مندوبي الكويت أغار طحيشل وتركي بن علاف وقسم من الدياحين من مطير على محسن بن ديلة من المرة وأخذوا خمس رعايا من الإبل وفروا بها إلى العراق وهذه الحوادث معروفة عند أهل الكويت والزبير وأني أرى أن الحوادث آخذة في ازدياد مضطرد مما لا سبيل إلى الصبر عليه، ولذا فإني ألفت نظركم السامي إلى أنه إذا لم يوضع حد نهائي لهذه الحوادث فإني لاستتباب الأمن والنظام وللمحافظة على أموال وحياة وحقوق

رعاياي وحفظ شرف حكومتي وإظهار قوتها تجاه العشائر مجبر على اتخاذ وسائل حاسمة لتدارك هذا الخلل الذي يهدد سلامة بلادي وحكومتي ولذا فإني أرجو أن ترفعوا الأمر إلى حكومتكم لأنها هي الحكومة المنتدبة على العراق وإني منتظر ما يأتي لكم من الجواب.

[2]

نمرة 79

الإحسا 17 رجب سنة 1342

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى حضرة صاحب السعادة الكولونيل ترويز رئيس معتمدي خليج فارس.

بعد إهداء التحية والإكرام. لقد سبق وعرفت سعادتكم عن كثرة الإغارات والاعتداءات من عشائر شمر والعراق ومن التف حولهم على رعايانا وطلبنا من صديقتنا بريطانيا بصفتها الحكومة المنتدبة على العراق وضع حد لذلك مع رد جميع المنهوبات وتسليم التعويضات الكافية وأني آسف حيث إنه للآن لم نأخذ جواباً على ذلك مع أننا منذ اتفاقية العجير ونحن محافظون أتم المحافظة على منع رعايانا من الاعتداء وبحمد الله لم يحدث من جهتنا أي عمل عدائي ضد حكومة العراق أو رعاياها حتى ولا على هؤلاء الأشرار الفارين وذلك كله إبقاء على الصداقة التي بيننا وبين الحكومة البريطانية وقياماً بحقوق الجوار. أما

الآن فقد بلغ السيل الذبى ولم يبق محتمل للصبر فقد كثرت الاعتداءات وتعددت الغارات وكثر النهب والسلب وإهراق الدماء حتى لقد ضاق رعايانا ذرعاً وجاءتنا الكتب من كل ناحية مما يدل على الروح المستولية عليهم ومما يدل على قرب انفجار بركان هائل قد لا نتمكن من وقفه. وإني سأتوجه حالاً عملاً بإرشادات والدي الإمام لعلي أتمكن من تهدئة الخواطر الثائرة ولكني أرجو سرعة الإجابة. إن الحكومة البريطانية إما أن تتعهد بوضع حد لهذه الأعمال العدائية أو تترك الأمر بيننا وبين حكومة العراق نصفيه بيننا وعلى كل حال فلا تلومونا فيما قد يحدث من الأمور.

[3]
(احتجاج الوفد النجدي)

حضرة صاحب السعادة الكولونيل نوكس رئيس المؤتمر العربي بالكويت.

يا صاحب السعادة

لقد انتدبتنا حكومة نجد إلى مؤتمر الصلح العربي بالكويت وهي مدفوعة إلى روح السلام وراغبة من صميم فؤادها أن تحل بينها وبين جيرانها جميع المسائل المتنازع عليها وما كانت تظن أن حكومة العراق لا ترعى حرمة هذا المؤتمر بجعل بلادها

ميداناً رحباً للأشقياء وذوي الجرائم الذين ما زالوا يشنون الغارات على أطرافنا ويسلبون أموال رعايانا في الوقت الذي تتظاهر فيه حكومة العراق بميلها إلى السلم والاتفاق.

لقد احتجت الحكومة التي نمثلها في هذا المؤتمر مراراً على هذه الأعمال غير الودية بواسطة ممثلي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى المنتدبة على العراق وآخر احتجاج لها من هذا القبيل الكتاب المُرسل إلى رئاسة الخليج والذي نتشرف بتقديم صورته طي هذا ولكن اعتراضاتها ويا للأسف لم تثمر أقل ثمرة والاعتداءات لا تزال تتكرر بصورة لا يمكن الصبر عليها ولا احتمالها.

إن سكان نجد بأجمعهم قد قاموا وقعدوا لهذه الاعتداءات التي وقع أكثرها من بعض عشائرنا المجرمة التي وجدت في العراق مجالاً واسعاً لتشجيع حكومة العراق لهم على القيام بشن الغارات على أطرافنا وعودهم بالغنائم والأسلاب إلى الأراضي العراقية حيث يصادفون من أنواع الإكرام ما يشجعهم على العود إلى أعمالهم الشريرة الضارة.

وقد ظهر لنا بصورة واضحة أن دفاع مندوبي الحكومة العراقية في جلسات المؤتمر الأول بخصوص الملتجئين أن للحكومة العراقية. لغرض ما ـ رغبة في استمرار هذه التهويشات وأنها لا تحب أن يصفو الجو بينها وبين جارتها نجد.

لهذا فإننا مندوبو حكومة نجد في مؤتمر الكويت نحتج بشدة على هذه الأعمال العدائية التي تعد حكومة العراق مسؤولة فيها عن كل ما وقع وفي الوقت نفسه نحمل هذه الحكومة مسؤولية ما سيقع من الحوادث في المستقبل لمساعدتها للمفسدين وإيوائها إياهم لأنها بذلك أحدثت حالة خطيرة في نفوس أهل نجد وجعلتهم في حال هياج شديد من العسير جداً إطفاؤه.

هذا وتقبلوا عظيم احترامنا.

16 رجب سنة 1342

* * *

من هذا يعلم ما عانته سلطنة نجد وما تحملته للوصول إلى الاتفاق والاتحاد مع جيرانها فهل يلومها العالم بعدئذٍ إذا اتخذت وسائل أخرى أضمن لحياتها وأحفظ لمركزها.

وزارة الخارجية
الحكومة الحجازية
نمرة ١

مهمة الوفد الهندي في الحجاز

مخابرات رسمية

من يوم الجمعة ٧ جمادى الآخرة ١٣٤٣ (٢ يناير ١٩٢٥)

الى ٤ رجب ١٣٤٣ (٣٠ يناير ١٩٢٥)

مهمة الوفد الهندي في الحجاز

مخابرات رسمية

من يوم الجمعة 7 جمادى الآخرة 1343 (2 يناير 1925)
إلى 4 رجب 1343 (30 يناير 1925)

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فقد وصل إلى جدة صباح يوم الجمعة 7 جمادى الآخرة سنة 1343 (2 يناير/كانون الثاني سنة 1925) على الباخرة جهانكير كل من حضرات الأفاضل المحترمين السيد سليمان الندوي والأستاذ عبد القادر القصوري والأستاذ عبد الماجد القادري موفدين من قبل جمعية الخلافة بالهند، للتوسط في إصلاح ذات البين، والتعاون على ما فيه خير الحرمين الشريفين؛ فرحبنا بهم كما يليق بفضلهم وشرف غايتهم، وشكرنا لهم حسن مساعيهم. وعلى أثر ذلك دارت بيننا وبينهم مخابرات رسمية قيمة، يهمنا ـ لما لها من الأهمية التاريخية في حوادث الأراضي المقدسة ومبادئ المملكة الحجازية ـ أن نقدمها كما هي بنصوصها بين يدي العالم الإسلامي في الأرض طراً، ليكون على علم بها، ووقوف تام على حقيقة ما جرى. ومن الله نستمد الهداية والتوفيق والسداد في كل عقيدة أو قول أو عمل.

وزارة الخارجية الحجازية

نصوص المخابرات

(1) مذكرة الوفد الهندي غير الرسمية

(2) مقررات جمعية الخلافة في الهند

(3) جواب وزارة الخارجية الحجازية على مذكرة الوفد غير الرسمية

(4) جواب وزارة الخارجية الحجازية على قرارات الجمعية

(5) كتاب الوفد لابن السعود

(6) جوابه له

(7) طلب الوفد السفر لابن سعود

(8) ردّ رئيس الحكومة

(9) جواب الوفد عليه

(10) برقية الوفد لجمعيته بالهند

(11) الجواب عليها

(12) كتاب الوفد برفض الجمعية للشروط الحجازية بموجب البرقية الواردة

(13) جواب رئيس الحكومة عليه

تحرير غير رسمي

من مندوبي الخلافة الهندية

مقدم إلى الوزارة الخارجية للحجاز للنظر فيه ثم يعرض على جمعية الخلافة ـ حسبما اقترحته الوزارة علينا

بسم الله الرحمن الرحيم

جدة في 5 يناير/كانون الثاني سنة 1925

إلى معالي وزير الخارجية للحكومة الحجازية الأفخم أسعده الله وأعزه.

وبعد فقد دارت بيننا المفاوضات وتداولنا الأفكار في الليلة البارحة فأحببنا أن نوجه إليكم بعض أسئلة تتعلق بأساس الحكومة ومصدرها لتطمئن به قلوبنا ونستزيد علماً على علم وها هي:

(1) الحكومة الحجازية هل لها استقلال تام، وهل هي في الحقيقة غير مرتبطة بإحدى الحكومات غير المسلمة بمعاهدة ما تمسّ باستقلالها، أو هي ممالئة لبعض الدولة الأجنبية لتنفيذ

رغباتها في هذه البلاد، أو في بلاد هي جزء من جزيرة العرب التي لها قواعد معلومة في الشرع الإسلامي؟ أو هي أعطت امتيازاً خاصاً لإحدى الشركات الأجنبية غير المسلمة أو الدول غير المسلمة في هذه الديار المقدسة. . .؟ فإن هي لم تفعل الآن ما يخل باستقلال البلاد أو طهارة البلاد - من حيث قواعده المعلومة في الشريعة الإسلامية - فهل هي عازمة على ذلك عزماً لن تحول عنه، وهل هي مزمعة أن لا تزال متمسكة بهذه المبادئ إلى آخر مدى الزمان؟

(2) فإن لا تأذن الظروف وأحوال البلاد وعدم كفاءة أهاليها، ولمشاكل وحواجز أوضحتموها لنا؛ هل جلالة ملك الحجاز ووزراؤه القائمون بالأمر مستعدون بأن يعدوننا ويعلنوا إعلاناً رسمياً أن بعد سكون هذه الفتن الحاضرة ووضع الحرب أوزارها يكونون حكومة دستورية مسؤولة لدى نواب البلاد المنتخبين بالأهالي، وتكون بيدهم مقاليد المداخل والمخارج وغيرها من الأمور المهمة لئلا يبقى ريب في النفوس من ارتجاع القوة الاستبدادية الفردية المطلقة.

(3) فإن لا تسمح الأحوال الموجودة وأنتم في الحرب فإذا انقشعت هذه السحب المكفهرة هل تؤكدون لنا تأكيداً لا محل فيه للتأويل والتعليل والتسويف أن ستدعون مؤتمراً إسلامياً يتباحث فيه عن مسائل الحجاز العمومية التي لها قلوب العالم

الإسلامي مضطربة وقلقة. مثلاً مسائل استقلال الحجاز، وعدم إعطاء الامتيازات لأجنبي، وتأمين سبل الحج وتنظيم أمور الحجاج وتعمير طرق الحج واحداث العيون والآبار وغيرها من الأمور التي تخص بعموم القاصدين لبيت الله، وطهارة البلاد عن الأرجاز الأجنبية من كل جهة، وإعلان حكومة دستورية بالصفة التي سلف ذكرها.

(4) نحن مندوبو الخلافة الهندية نؤكد للحكومة الحجازية أن الجمعية المركزية حتى الآن واقفة نحو الحرب الحاضرة على الحياد وهي غير متحيزة لفئة إلى أحد الفريقين المتحاربين في الحجاز وهي ناظرة لإيضاح خطتها حذاء هذا الموقف إلى الاطلاع الموثوق به على الأمور التي مضى ذكرها آنفاً في المادة الثانية والثالثة وبعد وقوفها على جواباتكم الرسمية عن الأسئلة التي قدمنا وثلج صدرها بها هي متقيدة بأن تقوم بكل أمرٍ في سعتها لنصرة الحكومة الحجازية الدستورية الشورية الشرعية مادة ومعنوياً.

السيد سليمان الندوي

رئيس الوفد الهندي

عبد القادر القصوري — عبد الماجد القادري البدايوني

عضو الوفد — عضو الوفد

قرارات جمعية الخلافة

إلى معالي وزير الخارجية للحكومة الحجازية

نحن المندوبون من جمعية الخلافة المركزية الهندية نتشرف بتقديم قرارات الجمعية المتعلقة بشأن الحجاز إلى الحكومة الحجازية الحاضرة، لننال منها الجواب الشافي الرسمي، وتزول من بيننا أستار سوء الظن وسوء التفاهم، ولنصل إلى نقطة متفق عليها.

وهذه هي ترجمة القرارات المذكورة التي كتبت بالهندية طبق الأصل:

نحن نطلب حبّاً باستقلال البلاد الحجازية وصوناً لعز الحرمين الشريفين ما يأتي:

1 ـ تأسيس حكومة جمهورية شرعية في الحجاز مستقلة في داخليتها وتكون سياستها الخارجية ما ترضي العالم الإسلامي وتكون حسب رغباته في شأن استقلال البلاد استقلالاً تاماً باتاً بريئاً من النفوذ الأجنبي براءة ظاهرة وباطنة.

2 ـ عقد المؤتمر الإسلامي لتشكيل هذه الجمهورية يشترك فيه مندوبو الجمعيات الإسلامية المعروفة باستقلال الرأي في الممالك الإسلامية المحكومة عليها وممثلو الحكومات الإسلامية المستقلة ونواب الحجاز.

3 ـ ولا تكون بهذه الجمعية ولا بأمور تتعلق بمركزية الحجاز صلة للشريف حسين وعائلته.

4 ـ تكوين اتحاد عام ومؤاخاة دينية بين الإمارات العربية كما تقتضيه الأوامر الإسلامية لتنحسم المطامع الأجنبية ولا يتطرق إلى البلاد الفساد وتحقن الدماء البريئة وتظهر العرب في وحدة كاملة أمام العالم ويداً واحداً أمام العدو.

5 ـ تكون مكة المكرمة محل هذا المؤتمر إن سمحت به الأحوال.

6 ـ يعهد إلى سلطان نجد وإلى الإمام يحيى أن يهتما بجمع نواب الإمارات الإسلامية العربية لهذا المؤتمر المنوي عقده.

7 ـ تعيين أيام المؤتمر بأسرع ما يمكن قبل حلول موسم الحج القادم وصدور دعوة العالم الإسلامي إليه من طرف سلطان نجد والإمام يحيى والشعب الحجازي.

8 ـ وما لم يقطع المؤتمر في شأن الحجاز وشكل حكومتها

أمراً باتاً يحكم البلاد الحجازية نواب الشعب المنتخبون تحت سيادة ابن السعود المؤقتة.

18 ديسمبر/كانون الأول سنة 1924

الإمضاءات

شوكت علي

رئيس الجمعية

محمد صفور	محمد شعيب القريشي
السكرتير الفخري	السكرتير الفخري

هذا مطابق للأصل.

السيد سليمان

رئيس الوفد الهندي

جدة: 10 جمادى الثاني سنة 1343 (يوافق 5 يناير/كانون الثاني سنة 1925).

جواب وزارة الخارجية الحجازية

على التحرير غير الرسمي من مندوبي جمعية الخلافة

وزارة الخارجية

عدد

58

13 ـ 6 ـ 1343 (يوافق 8 يناير/ كانون الثاني 1925)

حضرات الكرام أعضاء جمعية الخلافة المركزية

حضرة العلامة الجليل السيد سليمان الندوي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد فقد تلقيت نص القرارات التي اقترحتها جمعيتكم المبجلة في 18 ديسمبر/ كانون الأول 1924بعد أن تفضلتم فأفضيتم إليّ بمآلها في خلال حديث لنا سبق سمعتم فيه ما يعنُّ عنها للحكومة الحجازية من رأي واعتراض أدّت إليهما التجربة المحلية وملابسة الأمور عن كثب. ولقد شفعتم تلك القرارات المقترحة بمذكرة أخرى أحببتم

الجواب عليها طلباً للمزيد من الطمأنينة والوقوف على الحقيقة بالطريقة الرسمية ولذلك أتشرف بتقديم هذا البيان إليكم وأنتم عصبة إسلامية مبجلة بعد استئذان جلالة مولاي الملك علي المعظم ملك الأقطار الحجازية المقدسة وبعد التفويض من حكومته الجليلة فأقول:

(1) إن الحكومة الحجازية متمتعة باستقلالها التام المطلق البريء من كل نفوذ أجنبي براءة ظاهرة باطنة. وليست مرتبطة بأية حكومة غير مسلمة بأية معاهدة تمس ذلك الاستقلال التام الناجز. وليست ممالئة لدولة من الدول الأجنبية لتنفيذ أية رغبة في البلاد الحجازية قاطبة من منتهى (جرف الدراويش) شمالاً إلى (حلي) جنوباً ومن البحر الأحمر غرباً إلى أقصى حدودها شرقاً. وقد اعترفت الحكومات الأوروبية بذلك الاستقلال التام الناجز أثناء الحرب وبعدها وبالصفة المقدسة للبلاد. وإن الحكومة الحجازية الحاضرة وعلى رأسها جلالة ملكيها الملك علي المعظم لتصرح للعالم الإسلامي كله بأنها تصرّ على ذلك الاستقلال التام الناجز كل الإصرار ولا تعترف بأي شيء ماضٍ أو آتٍ يمكن أن يخل بذلك الاستقلال مقدار ذرة. وتشكر المندوبين الهنود الذين أتاحوا لها بمذكراتهم القيّمة تلك الخلسة السانحة للإشادة بهذه الحقيقة الواقعة وتجديد ذلك العهد الرسمي الذي تؤيده الحكومة تحت توقيعها وإمضائها بكل ما

لديها من قوة وصراحة، وأما الجزء الثاني من سؤالكم عن الأقطار العربية الأخرى التي لها قواعد معلومة في الشرع الإسلامي فأكبر برهان تدلي به لديكم في الرد عليه أن تحيلكم على ما كان من أمرها بشأن معاهدة فرسايل وامتناعها عن إبرام تلك المعاهدة حتى الساعة وكذلك معاهدة لوزان ورفضها الاشتراك في أي مؤتمر دولي عقدته الحكومات الأجنبية لتظل طاهرة الذيل فيما يختص بتلك الأجزاء العربية فوق مجانبتها استعمال حقها المكتسب في دخول عصبة الأمم لذلك السبب عينه. وأن الحكومة الحجازية الحاضرة تؤكد لكم مرة أخرى أنها لن تنحرف عن ذلك الموقف الاستقلالي المحض قيد شعرة ولو كان فيه حتفها المحقق وبوارها المحتم. وأما سؤالكم عن الامتيازات الخاصة بالشركات أو الدول الأجنبية غير المسلمة في هذه الديار المقدسة فنحيطكم علماً بأنه لا شيء من ذلك البتة على كثرة المعادن في البلاد كالنفط في (ضباء) والنحاس في (الوجه) والحديد في (الطائف) والتبر حول (المدينة المنورة) وأمثالها في سائر الجهات. ولقد مرت بالحكومة الحاضرة أزمة استحكمت حلقاتها فلم يهجس في خاطرها أن تساوم على شيء من تلك المعادن فتسدّ خلتها الظاهرة وإنها لتدعو المسلمين إلى استغلال تلك الخيرات بأموالهم وأنفسهم إن كانت لهم رغبة في ذلك.

(2) لقد توهمتم في سؤالكم الثاني بما كان من بياني الشفوي لكم وسألتم عما يضمر جلالة ملك الحجاز ووزراؤه من نية مستقبلة في صدد تأليف حكومة دستورية شورية مسؤولة لدى نواب منتخبين دفعاً لما يمكن أن يساوركم من ريب في عودة القوة الاستبدادية الفردية المطلقة وإني لأؤكد لكم أن النية معقودة على ذلك جميعه بعد انقشاع المحنة وخطة الحكومة في ذلك قد أعلنت رسمياً قبل وصول مذكرتكم هذه، وإن في إدارة الحكومة اليوم لما يومئ إلى صدق هذا القول على الرغم مما يكتنف البلاد من فتن ناشبة تفزع الحكومات في مثلها حتى أعرقهن في الديموقراطية إلى الحكم الفردي الاستبدادي الذي تسميه الإدارة العرفية.

(3) لقد أشرتم في سؤالكم الثالث إلى رغبتكم في عقد مؤتمر إسلامي في مكة المكرمة وذكرتم برنامج أعماله وفرضتم على الحكومة الحجازية الدعوة إليه. ولا جرم أنه اقتراح خطير نوافق عليه من جهة المبدأ ونستزيدكم إيضاحاً عن تفاصيله بعد الإفضاء إليكم بما يسنح لنا من رأي فيه حتى لا يكون ثمة غموض أو تأويل.

إن الحكومة الحجازية كما علمتم دولة مستقلة اعترفت الدول باستقلالها فكانت لها بذلك ذاتية سياسية تنسلخ منها بمقتضى القانون الدولي إذا وضعت نفسها تحت مراقبة أي هيئة

أخرى فكيف بالجمعيات المؤلفة من غير بلادها وتحت حكم غير حكمها، وأنها إذا اقترفت هذه الهفوة مختارة أو كارهة لمناوأة الدول الأخرى التي تجعل الاتصال بالذين تعدهم من رعاياها شاؤوا أم أبوا سبباً من أسباب الاعتراض فالغضب والتدخل، ولا يشفع في ذلك كون الأمر دينياً لأن في إدارة الحكومات ما هو بحكم الطبع غير ديني وما أخال جمعية الخلافة المركزية تستفتح العبث بذلك الاستقلال وتهدمه بيدها وهي الحريصة عليه «كما تصرح» كل الحرص. وإننا فوق ذلك لا نعلم المدى الذي تصل إليه نيابة الجمعية المحترمة عن العالم الإسلامي ومبلغ طاعته لها ونزوله على حكمها في أقطار الأرض الآسيوية والإفريقية والأوروبية، ونلفت نظركم إلى ما كان من دعوة سلطان نجد إلى مثل ذلك المؤتمر وإشاعة النبأ في أطراف المعمور وعدم إجابة المسلمين له وإعراضهم عنه ما خلا جمعيتكم المكرمة ـ إن صح أن علة قدومكم تلك الدعوة ـ أو ليس من المعقول أنها لو تصدت لمثل تلك الدعوة حكومة مسؤولة شورية ثم لم يسمع نداؤها أو حالت دون إنفاذه الدول الأخرى المستولية على المسلمين تكون قد جنت على نفسها بضرب شخصيتها السياسية ضربة قاضية؟

وإنه لا يخفى عليكم أن خروج الحكومات المعترف بها من ديارها ما لم تعترف بخلفها قبل ذلك الخروج كما حصل في

تركيا لممّا يستوجب فقدان ما لها من صفة دولة وكذلك تبديل شكلها من الملكية إلى الجمهورية، ولو أن حكومة تركيا استأصلت حكومتها القديمة قبل أن يعترف بها في ظلها لكان شأنها في ذلك شأن الجمهورية الروسية التي عانت في سبيل الاعتراف بها ما عانت على حين قوتها القاهرة وحاجة أوروبا إليها اقتصادياً ومن أجل ديونها السابقة واتقاء لمشاكل مخصوصة معروفة، وحتى الساعة لم يقع الإجماع الدولي على ذلك الاعتراف. وها أني قد وضعت بين يديكم خلاصة الآراء الموجب تمحيصها من غير صدّ وتفنيد منتظراً رأيكم الكريم الموفق إن شاء الله. وأما تسهيل طرق الحج وإحداث العيون والآبار بعد الذي سمعتم ورأيتم من الميثاق الرسمي عن الاستقلال والامتيازات فيما سلف من القول فالحكومة الحجازية تقبل مع الشكر الأجزل معاونة المسلمين في ذلك بأسرهم وترضى بأشراف المتبرعين في غضون القيام بتلك الأعباء إلى انتهائها كالحالة الجارية في إحياء عين زبيدة وأمثالها من المبرات والخيرات. وإن لي فوق ذلك ملحوظة أخرى وهي أنه ما دامت الحكومة الحجازية ستكون شورية شرعية فليس من مقتضى الشورى أن يبت في هذا الأمر الخطير قبل استشارة المجلس المنتظر وصدور قراره بالإباء أو القبول المطلق أو المقيد أو غير ذلك مما يقع عليه اختياره بعد البحث العميق

وأظنكم توافقونني أن هذه اللهجة الصريحة دليل قاطع على إرادة العمل والعزم عليه من غير مخادعة أو تضليل ليكون الوعد صادقاً والمودة وطيدة الدعائم.

(4) إنني لأشكركم كل الشكر على تأكيدكم للحكومة الحجازية «بأن الجمعية المركزية حتى الآن واقفة نحو الحكومة الحاضرة موقف الحياد وهي غير متحيزة إلى أحد الفريقين المتحاربين» لأن العقيدة الراسخة في الأذهان كانت غير ذلك وأن الجمعية المحترمة متحيزة إلى سلطان نجد وأنه سائر بتحريضها وأموالها وأنه ينفذ خطة وضعتها له من قبل، ولقد جاء تصريحكم الكريم في أوانه عند تفاقم الشكوك وغلبة الظنون وأن الحكومة الحجازية تقابله بالامتنان وتسجله لكم مثلوجة الصدر وتأمل أن يتم التعاون الأدبي الأخوي بينها وبينكم وبين المسلمين كافة على ما فيه الخير لهم أجمع وللبلاد المقدسة خاصة والقضية العربية عامة بمنه تعالى وكرمه. وتفضلوا يا حضرات العلماء الأجلاء بقبول فائق الاحترام.

وزير الخارجية

جواب وزارة الخارجية الحجازية
على قرارات جمعية الخلافة

وزارة الخارجية

عدد 63

17 ـ 6 ـ 1334 (يوافق 12 يناير/كانون الثاني سنة 1925)

حضرات العلماء الأجلاء مندوبي جمعية الخلافة المركزية الهندية المحترمين.

تلقيت مذكرتكم المؤرخة في 10 جمادى الآخرة 1343 المنطوية على ترجمة ما قررته جمعيتكم الموقرة في 18 ديسمبر/كانون الأول 1924 وأنكم ترغبون في «الجواب الشافي الرسمي لتزول من بيننا أستار سوء الظن وسوء التفاهم ولنصل إلى نقطة نتفق عليها» وإني لأشكركم أجزل الشكر على ما تحمله جوانحكم من الرغبة في تمحيص الحقائق وسبرها بمعيار الحكمة والدواء. وكما كتبت لكم في مذكرتي الرسمية السابقة بعد استئذان جلالة مولاي الملك علي المعظم ملك الأقطار

الحجازية المقدسة وتفويضٍ من حكومته الكريمة فإني أتشرف اليوم بمثل تلك الصفة فأجيبكم بما يأتي:

(1) إن البلاد الحجازية متمتعة باستقلالها التام المطلق الناجز البريء من أي نفوذ أجنبي براءة ظاهرة وباطنة فلا يزيدها تأسيس حكومة جمهورية فيها شيئاً من ذلك الاستقلال الدولي الذي يستهدفه التبديل للبوائق المحققة. وأذكركم بالمألوف من القوانين الدولية في صدد انقلاب الحكومات من حال إلى أخرى وما يكتنف ذلك من المساومات والمخاطر والدسائس ولا جرم أن الأحوال القاهرة التي أدّت إلى الاعتراف بهذا الاستقلال التام للحجاز بالأمس ليست متوفرة اليوم، فكان حقاً على المتمسكين بأهداب الاستقلال غير مترخصين في ذرة منه أن يؤيدوه بما لديهم من نفوذ وقوة وأن يجانبوا القيام بتجارب محفوفة بالمكاره في وقت عصيب لا يحتمل ذلك ولا تسوغه الأحوال السياسية المشهورة في العالم القريب والبعيد. ولقد حدثتكم عن الشؤون المحلية فيما غبر من الحديث وذكرت لكم أن خمسة أسداس الأهلين في الأقطار الحجازية من الأعراب وأنهم لا يعرفون شيئاً عن أمثال هذه الحكومات وأن مرجعهم الشرع الإسلامي الشريف والعرف المأثور فيما بينهم، وأن السدس الآخر من أبناء الحواضر إنما هو من المهاجرين المسلمين الذين تمنعهم نسبتهم إلى الحكومات الأجنبية

المستولية عليهم من حقوق الانتخاب في هذه البلاد أو التصرف المباشر لشؤونها وإن أقاموا فيها، على أن جمهورهم يؤدي الفريضة ثم يرجع إلى بلاده فور انقضاء الموسم وفوق هذا وذاك فالسياسة بمرصد وأنها تغتنم مثل هذه الفرص للتدخل وأخصب مرعى لها المواقف الانتخابية، وإني اجتزئ بالإشارة إلى هذا الأمر عن الإفاضة فيه. ثم إنه لا يمكن أن يقال إن الصفة الإسلامية تستوجب الحكم الجمهوري وتعده حتماً من الحتم وإلا كان ذلك طعناً على الحكومات الإسلامية الأخرى المستقلة كالدولة العلية الإيرانية والدولة العلية الأفغانية. وأما الجمهورية التركية فلم تلجأ إلى هذا النوع من الحكم إلا لتكون حكومة مدنية محضة لا دخل للدين فيها البتة وذلك لا يسوغ ولا يطاق أن يكون في هذه البلاد الإسلامية المتمتعة في ظل حكومتها الحاضرة بالاستقلال التام الناجز في الداخل والخارج كما صرحت لكم بذلك تحت توقيع الحكومة وإمضائها الرسمي في مذكرتي السابقة عدد 58 بتاريخ 13 ـ 6 ـ 1343. وإني لأخال أمراء العرب وملوكهم إلى النفرة أقرب منهم إلى الرغبة في مثل هذا النوع من الحكم في قطر يجاورهم ويمس أطراف بلادهم ويحجّ إليه المئات من رعاياهم ولعلهم يحسبون لانتشار عدوى الجمهوريات في بلادهم ألف حساب لكل طامع متربص بهم ريب الدوائر في الداخل والخارج، وإنه لأجدر أن يكون ذلك

الحذر أدعى إلى التقاطع بين الحجاز وبينهم من السلام المطلوب والألفة المنشودة.

(2) لقد رددتم في مذكرتكم السالفة صدى قراراتكم هذه عن المؤتمر الإسلامي المقترح عقده وإني لأحيلكم مرة أخرى على جوابي المفصل السابق في مذكرتي لحضراتكم عدد 58 بتاريخ 13 ـ 6 ـ 1343 وأستأذنكم في سؤالكم مرة أخرى عن المدى الذي تصل إليه نيابة جمعيتكم الموقرة عن «الجمعيات الأخرى المعروفة باستقلال الرأي في الممالك الإسلامية المحكومة عليها» وعن السبيل إلى معرفة تلك الجمعيات وعن المعول في تحقيق استقلالها في الرأي ومبلغ قوتها في تنفيذه وعن طريقة الوقوف الرسمي أو الخصوصي على رأي الحكومات الإسلامية المستقلة، وأما الإشارة إلى نواب الحجاز فمبتسرة سابقة لأوانها لأن أولئك النواب لا يزالون بحكم الموقف الحربي الحاضر في عالم الغيب، وإني لأرجوكم أن تكونوا على ثقة وطيدة ـ آمل تبادلها بيننا ـ أن الحكومة الحجازية لا تروم في استلفات نظركم إلى هذه الأمور إلا الرغبة في الإلمام بأطراف هذا الموضوع الخطير وتفاصيله فلا يكون ثمة فيما بعد كبوة أو هفوة وخيمة العواقب، ومن ذاق مرّ التجارب كانت اليقظة طبعاً من طباعه.

(3) ليس للمملكة الحجازية بعد اليوم أية صلة بغير جلالة

مليكها الحالي من غير أن تنظر إلى أحد غيره وما قِيل وقال في عهد الملك السابق، ولقد عقد الحجاز نيته القاطعة على التمسك بجلالة مليكه الحالي إلى آخر رمق فيه وأبرم أمره بشأن مصيره الحياتي ببيعة جلالته والعزم على تأليف الحكومة الشورية، وأن تلك الساعة العصيبة التي قامت الأمة الحجازية بالبيعة فيها لشاهد عدل على مشيئتها الوطنية ورغبتها القومية من غير عنت أو إكراه، وأما ما عداه من الأمراء الهاشميين الفخام فأحدهم في شرقي الأردن يدير شؤونها ويتولى سموه الملكي الإمارة فيها مختصاً بإدارتها، والثاني جلالة ملك العراق وقد بويع لجلالته بالملك عليه ولأنجاله من بعده، والأمير الثالث يطلب العلم في الديار الأوروبية بمعزل عن السياسة وأن للحجاز شخصيته السياسية المستقلة تحت رعاية جلالة مليكه المعظم بحقه الوطني فيه واختيار الأمة وتوفيق الله.

(4) إن الحكومة الحجازية لتوافق كل الموافقة على «تكوين الاتحاد العام والمؤاخاة الدينية بين الإمارات العربية كما تقتضيه الأوامر الإسلامية لتنحسم المطامع الأجنبية ولا يتطرق إلى البلاد الفساد» وإنها لأشد خلق الله رغبة «في حقن الدماء البريئة وظهور العرب في وحدة كاملة أمام العالم ويداً واحدة على العدو» وأنصع ما تقدمه بين يديكم من الأدلة المحسوسة موقفها الأخير ومساعيها المتوالية في دعوة العدو المغير إلى الصلح والوفاق وترحيبها الصادق بكل متطوع لتحقيق السلام.

(5) أما ما ذكرتم عن المؤتمر فقد أفضيت إليكم برأي الحكومة الحجازية فيه وفصلت ذلك في المادة الثالثة من مذكرتي السالفة المؤرخة في 13 ـ 6 ـ 1343 وعدد 58 وطلبت منكم فيها بعض الإيضاحات اللازمة وذكرت نبذة من ذلك في المادة الثانية من مذكرتي هذه ولم أزل أتشوف إلى ما طلبت راغباً فيه مترقباً له.

(6) لسنا نعلم حتى الساعة رأي سلطان نجد ولا الإمام يحيى «في المؤتمر المنوي عقده» ولا مبلغ الصلة بينهما وبين الجمعية المكرمة إلا ما يقال عن اتفاق مبرم بينها وبين الأول وأني لألفت نظركم مرة أخرى إلى ما كان من دعوة سلطان نجد المذكور إلى مثل ذلك المؤتمر وإشاعة النبأ في أطراف المعمور وعدم إجابة المسلمين له وإعراضهم عنه حتى صاحب السيادة العظمى الإمام يحيى نفسه والطريق بينهما ميسور والأرض متجاورة. على أن الإشاعات المتداولة بين الناس تكاد تجمع على اشمئزاز الإمام يحيى من وجود سلطان نجد في الحرمين الشريفين وأنه سيقوم بنصيبه من الدفاع ورد الغائلة ولم تصدر من حضرة الإمام حتى الآن فيما نعلم دعوة كالتي صدرت من سلطان نجد ـ فكان حظها الاعراض في الأقطار الإسلامية كافة. وأما نحن فلم نزل اليوم حيث كنا بالأمس في مذكرتنا السابقة في انتظار رأيكم الكريم الموفق فيما أجملنا من فكر وقدمنا من رأي.

(7) ليست المادة السابعة إلا صورة أخرى من السادسة سوى ما ورد فيها عن نواب الحجاز واشتراكهم في الدعوة للمؤتمر. وقد سبق لهذا الشعب الأبي المعتدى عليه أن استصرخ العالم الإسلامي للتوسط في حقن الدماء قبل استفحال الحرب وتفاقم النضال، وإنه لعازم بإذن الله على الذود عن حوزته لا ينزل عن حق من حقوقه أو يستشهد دونه غير باغٍ ولا آثم ما دام فيه عرق ينبض ونفس يتردد، وإنه ليأبى الذل كما يمقت الظلم ويحب العدل كما يريد السلم ذلك شعاره وتلك آيته والله الموفق إلى الخير بمنه وكرمه.

(8) لقد سبق للشعب الحجازي أن قام بتشكيل حكومته الحجازية وبتّ في مصيره غير محمول على ذلك إلا بحقه الشرعي واستقلاله المطلق المعترف به وثقته بجلالة مليكه المعظم وأنه ليأبى سيادة أحد تحت الشمس سواه، وأن الحكومة الحجازية لتعجب كل العجب ممن يحرص على استقلال البلاد ثم يستأمن عليها رجلاً غير معترف بصفته الدولية فوق ما يحوم حوله من شبهات التقيد بالعهود القاضية على كل أمل باستقلالها وقبل أن ينفي عن نفسه تلك التهمة الذائعة في الآفاق بالطريقة الرسمية الواجبة تحت خطه وإمضائه كما فعلت الحكومة الحجازية تحت توقيعها وختمها الرسمي، فإنّا لا ندري كيف يقف مغلول اليدين عما شاع من هذا القبيل ثم يسرع إلى

تكذيب الإشاعات الطفيفة كاتفاقه مع الترك وبعض الأشخاص الآخرين فإن كانت الغاية سلمية فمرحباً برسل السلام وإن كانت ثمة مؤامرة على الحجاز وأهله فالسيف من وراء ذلك والله خير الحاكمين.

هذا هو جواب الحكومة الحجازية على تلك القرارات القاضية بالإعدام عليها، وقد أصغت إليها غير مذعورة أو متزلزلة لثقتها بالله وبما رزقت من صدق وعزيمة ولكي يقوم دليل آخر على سعة الصدر والحلم والإناة والرغبة في الوفاق مع العالم الإسلامي كله بعد الدرس والتمحيص والوقوف على حقائق الأمور، فإن كان لدى الجمعية الموقرة من الرغبة في ذلك ما عند الحكومة الحاضرة الحجازية فحيّ على التوفيق والإصلاح فيما يكون مؤكداً نفعه عميماً خيره وإنا له لمستعدون.

وإن كان غير ذلك فالجواب في أفواه المدافع ورؤوس الحراب في كل موطئ قدم من أرض الحجاز بأسرها من جرف الدراويش شمالاً إلى أقصى الجنوب والشرق والغرب وما النصر إلا من عند الله يؤتيه من يشاء.

وتفضلوا يا حضرات العلماء الأجلاء بقبول فائق التحية والاحترام.

وزير الخارجية

كتاب الوفد

إلى السلطان ابن سعود

أحمد الله الذي لا إله غيره والصلاة والسلام على النبي الذي لا نبي بعده.

إلى جناب صاحب العظمة السلطانية والإمامة الشريفة سلطان نجد وما والاها أدام الله سعده.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحن نزلنا قبل أمس في ميناء جدة - وشغلنا معلوم لدى عظمتكم. وما ندبتنا جمعيتنا جمعية الخلافة إلى هذه البلاد العربية إلا رغبة في حقن الدماء والدعوة إلى الوفاق والوئام والصلح والسلام على مبدأ ينفع البلاد العربية ويلائم العالم الإسلامي ويجعل البلاد الحجازية مصونة عن النفوذ الأجنبي. فإن وقع هذا المبدأ من عظمتكم موقع الاستحسان فاذنوا لنا بالتمثل بين يدي عظمتكم وعرض ما عندنا للأمور الصالحة

للأمة العربية على مسامعكم الشريفة. وعلى كون الطريق بين جدة ومكة محفوفاً بالخطر شرفونا بالإحاطة علماً بهذه الأمور المهمة لنكون على بصيرة من أمرنا:

(1) المعاهدة البريطانية النجدية الواقعة في سنة 1916 التي ينسب إلى سلطنة نجد إبرامها مع الحكومة البريطانية والتي هي قاضية على استقلال الحكومة النجدية وما يدخل في حوزتها من البلاد بعد، وهي نشرت بنصها في الجرائد العربية، أهي صحيحة أم مزورة أم حصل فيها تحريف ما من الخصوم؟

(2) هل أعطت الحكومة النجدية إحدى الشركات الأجنبية امتيازاً ما في داخل بلادها؟

(3) أيصح ما جرى على الألسنة من هدم البنايات والقبب والقبور التي لا ينبغي هدمها مصلحة وسياسة عند عامة الناس وديناً عند أكثر المسلمين والآن يلزم للجنود النجدية فيه التحذير التام.

(4) وهل لنا أن نتوسط بين الفريقين المتحاربين، أي بين عظمتكم وجلالة الملك علي باسم جمعية الخلافة على مبادئ تفيد الإسلام والعرب ولا تمس باستقلال الحجاز وحرية الشعب الحجازي؟

(5) وهل توافق الحكومة النجدية على هذه القرارات التي أقرّتها جمعية الخلافة وبعث بها إلى حكومتي نجد والحجاز؟

ونرجوكم عدم تأخير النجاب.

الإمضاء

السيد سليمان الندوي

رئيس الوفد الهندي

إلى البلاد الحجازية والنجدية

جواب ابن سعود
على كتاب الوفد

بسم الله الرحمن الرحيم

السلطنة النجدية وملحقاتها في 14 جمادى الثانية سنة 1343.

عدد 126

من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل السعود إلى حضرة الأخ الفاضل السيد سليمان الندوي رئيس وفد جميعة الخلافة الهندية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فإني أهنئكم أولاً بوصولكم جدة سالمين، سائلاً المولى تعالى أن يمتعكم بما تحبون من الصحة والعافية. وإني أشكركم إخواننا الهنود عامة وجمعية الخلافة خاصة على حسن نياتكم نحو العرب، وسعيكم الصادق لخدمتهم ورفع شأنهم، وتجشمكم المشاق العظيمة في

سبيل السلم العام. إني مستعد أتمّ الاستعداد لمقابلتكم ومذاكرتكم فيما تريدون وتودون. وقد عملت الترتيبات اللازمة لتأمين راحتكم. ولكن أحب قبل مغادرتكم جدة أن ترسلوا النجاب كي يحيط علم جندنا بخبر سفركم. هذا وإنّا لقدومكم لمنتظرون. أما ما كتبتموه عن الأسئلة فلا نحب الإطالة من الكتابة ما دمتم قادمين إلينا حيث إننا نحب أن تروا وتطلعوا بأنفسكم على كل شيء. ولا نقول فيما يتقوله علينا خصومنا إلا ما قال الله عز وجل: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ هذا وتقبلوا فائق الاحترام.

المخلص

الختم　　　　　　عبد العزيز

أرسلنا مع هذا النجاب خدام لمقابلتكم والقدوم مع حضراتكم إلينا، وأمرناهم بالبقاء عند جندنا الذي بجهة جدة حتى يرد إليهم خبر خروجكم إليهم ويقدمون بصحبتكم وخدمكم. وإذا جاء نهار الاثنين الساعة السادسة ولم يأتهم أحد منكم فيرجعون إلينا. أحببنا إحاطتكم علماً بذلك.

الختم　　　　　　عبد العزيز

15 جمادى الثانية 1343

طلب الوفد
السفر إلى ابن سعود
بسم الله الرحمن الرحيم

جدة 16 جمادى الثانية سنة 1343 الموافق 11 يناير/كانون الثاني سنة 1925

إلى معالي وزير الخارجية للحكومة الحجازية

أعزّه الله.

السلام عليكم ورحمة الله. وبعد:

(1) نحن ننتظر بفارغ الصبر، الجواب الرسمي على قرارات الجمعية.

(2) بدا لنا أن نخرج من جدة للسفر إلى مكة المكرمة صباح يوم الاثنين مخلفين وراءنا متاعنا بجدة وهل يمكن لكم أن تسألوا جلالة الملك للسيارة تبلغنا إلى الغاية.

(3) نقدم إليكم التحرير الذي وعدنا بإيصاله إليكم وقد بقيت فيه كلمة بياضاً نصلحه بعد «إذا زرناكم».

السيد سليمان الندوي

رد رئيس الحكومة الحجازية
على طلب الوفد السفر إلى مكة

رئاسة الوزراء

حضرات الجهابذة الأماثل وفد جمعية الخلافة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: أما بعد فقد عرضت علينا تذكرة فضيلتكم بشأن رغبتكم في السفر للوقوف على النوايا والمعاهدات والمطالب ولمقابلة الأمير عبد العزيز بن سعود رئيس عشائر نجد وتعلمون فضيلتكم أن الحكومة الحاضرة الراغبة في الاتفاق مع جميع أمراء العرب خاصة ومع جميع الهيئات الإسلامية عامة أعلنت أنها ترحب بالمتوسطين لحقن الدماء وإيجاد السلام في البلاد ليعلم العالم براءتها من الوحشية وجريمة الاعتداء وسمحت بالتوسط لا بالمداخلة في شؤونها التي تمس استقلالها لجميع الأفاضل الذين جاؤوا إلى هذه الديار لتلك الغاية النبيلة الحميدة، وأن يجربوا ذلك بأنفسهم ليعرفوا المجرم الأثيم من المحسن البريء، فنقترح أن تخاطبوا

الأمير ابن سعود رئيس عشائر نجد المذكور قبل كل شيء وتسألوه عن النقطتين الآتيتين:

«أولاً» هل تقبّل حضرته وساطة فضيلتكم؟

«ثانياً» أن تصرحوا له ويصرح لكم بالكتابة أن المقصود بالوساطة هو إيجاد الصلح بين صاحب الجلالة الملك علي المعظم وبين حضرة الأمير ابن سعود المذكور رئيس عشائر نجد بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن بلاديهما.

فإذا قبل حضرته هذين المبدأين سهل النظر في كل أمر آخر بعد ذلك. ولا شك حضرتكم تعذرون الحكومة الحجازية في كل احتياط تتخذه بمناسبة ظروف الحرب الاستثنائية التي لم تكن هي المسببة لها، وأن هذا الاحتياط لا يجب أن يظن فيه أنه من قبيل التهمة لأحد من المتوسطين الكرام بل لمعرفتها بطرق وأحوال حضرة الأمير المومى إليه ومتى أجابكم حضرته عن النقطتين المذكورتين أعلاه بالكتابة وأجابكم أيضاً عن أسئلتكم الثلاثة السابقة في كتابكم الأول له واطلعت الحكومة الحجازية على ذلك واقتنعت بأنه صادق هذه المرة في قوله ونيته فإن الاتفاق بعد ذلك سهل على جميع الشؤون. ولكي لا يقع سوء تفاهم بادرنا بتسطير هذا الخطاب لتكون جميع الأمور جلية واضحة ويحصل المطلوب من التفاهم وإزالة المصائب المحيطة

بالبلاد وكانت لكم الفرصة الكافية بعد ذلك للدرس والوقوف على كل شيء والاتفاق مع الفريقين أو أحدهما كما ترون المصلحة في ذلك لخير الحرمين الشريفين وأهلهما وسائر المسلمين وأقدم لحضرتكم في الختام فائق التحية والاحترام.

رئيس الوزراء

وقاضي القضاة

جواب الوفد الهندي
على كتاب رئيس الحكومة الحجازية

عن جدة

إلى صاحب الدولة والعطوفة رئيس الوزراء الأفخم الأكرم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فقد تلقينا بيد الشكر خطابكم الموجه إلينا المؤرخ بـ 18 جمادى الثانية سنة 1343 الباحث عن شأن سفرنا إلى عاصمة سلطان نجد لنسبر ما عند عظمته من المبادئ والآراء ولنعلم هل عنده من المعاهدات التي تمس باستقلال حكومته ونختبر ما يشينه ويزينه ونحن كما علمتم كنا قدمنا إليه كتاباً نسأله فيه عن المعاهدة المخصوصة وأمر التوسط بين الفريقين المتحاربين وبعض أمور أخرى، فهو في جوابه إلينا ندبنا ليطلعنا على ما عنده وضرب له موعد نهار الاثنين، وهو قد كان أعدّ معدات لسفرنا هذا ولكن الوقت المضروب انقضى لما عراكم من الأفكار في شأن سفرنا وبعثتم إلينا أمس نواباً من مجلس الوزراء الكرام يفاوضوننا فيه ويسألوننا تأجيل السفر إلى فرصة أخرى،

وقد كنا أوضحنا لهم كل أمر وقطعنا ما كان عندهم من الشبهات وعرضنا عليهم ما يسدد زوايا النظر فلم يقبلوا بدلائلنا ولم يطمئنوا بمعروضاتنا وسالت المباحث إلى أودية أخرى وطرقت أبواباً ما كنا نحب طرقها فسألناهم أن يشرفونا بخطاب مكتوب في هذا الشأن ليتعين موضوع البحث، فجاءنا كتابكم الكريم وهو ينذر أن لا بد قبل سفرنا إلى عظمة السلطان أن نملك منه أن يقبل وساطتنا «ونصرح له وهو يصرح لنا بالكتابة أن المقصود بالتوسط هو إيجاد الصلح بين صاحب الجلالة الملك علي المعظم وبين حضرة الأمير ابن السعود المذكور رئيس عشائر نجد بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن بلديهما». وبعبارة أخرى أن يعترف وفد الخلافة الهندي وعظمة سلطان نجد بكون القائم بأمر الحكومة في الحجاز ملكاً جائزاً عليها.

أما النقطة الأولى: وهي الاعتراف بأمر التوسط ليست بمسألة جوهرية، فإنه لا بد لتحقيق التوسط جهتان متقابلتان وهاتان الجهتان كما صرحتم به حضرة الأمير ابن سعود رئيس عشائر نجد وصاحب الجلالة الملك علي المعظم فانحصرت النقطتان في نقطة مهمة جوهرية وهي الاعتراف من طرف جمعية الخلافة وسلطان نجد بصاحب الكرامة والسيادة الشريف علي الأمجد الأفخم ملكاً جائزاً على الحجاز اعترافاً رسمياً فيعكر على ذلك ما يأتي من العوائق والحواجز.

(1) قد بان لكم ووضح بما قدمنا إليكم من قرارات الجمعية بياناً تاماً ووضوحاً ناصعاً أن الجمعية لا تعترف بأحد ملكاً على الحجاز، ونحن كما قلنا لكم لسنا بمفوضين ومختارين من الجمعية فنحن بالطبع متبعون لأمرها ومنقادون لحكمها حتى يتفتح لنا اليقين ويتحصحص لنا الحق في صورة غير صورة اعتقدتها وفي هيئة غير هيئة استنكرتها وقد عثرنا على ما أودعتمونا من السرائر والحقائق التي يلزم لنا الاهتمام والاعتناء بها وبذل ما في وسعنا وإفراغ ما في طوقنا لإقناع الجمعية بها وتوطيد المسالمة وإسداء التفاهم بين الحكومة الحجازية وجمعية الخلافة، والآن نحن مبرقون إليها لتقف على الأمر وتحكم فيه بما أراها الله فنتسلم له. هذا ما كان عندنا في هذا الشأن.

(2) أما اعتراف سلطان نجد بهذا الأمر فهو ما ليس بأيدينا ويستبين لنا بمنشوراته أن إقناعه بهذا الأمر بعيد المتناول وكؤدد المطلب، وهذا هو الموقد لهذه الحرب القائمة على قدم وساق فإن اعتراف السلطان به في مبتدأ الأمر فكأنما وصل إلى منتهاها وانفصمت عرى الخلاف وانحلت عقدة العداء، فمن المصلحة أن يدرج إليه تدريجاً يلائم طبيعة الضغائن والأحقاد بعد مخاطبات ومحاورات.

(3) إنكم أكّدتم لأهل الأرض والأمم والحكومات وأعلنتم

إعلاناً رسمياً أن حكومتكم حكومة دستورية شرعية نيابية مسؤولة لدى نواب البلاد ومليكها ملك دستوري، ومن بداهات الحكومات الدستورية النيابية أن يرتب نظام النيابة واستحقاقية الأصوات أو الآراء ثم يؤلف مجلس نيابي عن سائر أهل الحجاز انتخاباً حراً لا سيطرة عليه للحكومة المسؤولة ويصطفي هذا المجلس النيابي بأكثرية آرائه هيئة الوزراء وتكون هيئة الوزراء مسؤولة عن كل شيء عند المجلس والموافقة على مبادئ الصلح وترتيب موادّها وتغيير خططها لا يكون إلا برضى منه أو برجال مفوضين منه والملك يقبله ويمضيه بالطبع، فإن سألنا الفريق الآخر أن كيف لنا بدء المفاوضة برجال ليسوا بأولي الأمر حقيقة وقانوناً وهم لا يقدرون على إبرام الصلح وقبول المواد أو إبائها فماذا يكون إذاً جوابنا فلا محيص أن تدعوا المجلس النيابي وتشكلوا هيئة الوزراء وتسيروا مسير الحكومات النيابية أو تنقضوا ما أبرمتموه وتحلوا ما أوثقتموه وترجعوا القهقرى إلى حكومة فردية مطلقة ولو مؤقتة.

(4) ثم وضعتم أمامنا من العقبات ما لا نستطيع اقتحامها فكتبتم «ومتى أجابكم حضرته على النقطتين المذكورتين أعلاه بالكتابة وأجابكم أيضاً عن أسئلتكم الثلاثة السابقة في كتابكم الأول له واطلعت الحكومة على ذلك واقتنعت بأنه صادق في هذه المرة في قوله ونيته» فبعد تذليل هذه العقبات الأربع وطي

هذه المنازل الأربع يمكن أن يكون لنا الفرصة الكافية بعد ذلك للدرس والوقوف على شيء أو الاتفاق مع الفريقين أو أحدهما كما ترى المصلحة في ذلك لخير الحرمين وأهلهما وسائر المسلمين، وإذا هو اعترف بهذا الشرط أو بعبارة أخرى إذا هو أذعن لمبادئكم فتسمح لنا الحكومة الحجازية بجواز السفر وبالاتفاق مع كليهما أو بأحدهما فهل هذا أمر يعقل وعلى ذلك هب أنه أجاب بكل ما سألناه عنه ولكن لم تقتنع الحكومة بجواباته أفلا يكون عملنا إلا كالرقم على الماء أو النفخ في غير ضرم؟

(5) أما قولكم إن هذا الاحتياط لا يظن من قبيل التهمة لأحد من المتوسطين الكرام بل لمعرفتها بظروف وأحوال حفت الأمير الموما إليه فأنتم أعلم به وأدرى ونحن بالجهل بها في ظلمة ظلماء.

(6) وقد صرحنا لكم بالتصريح أن طلبنا مواجهة السلطان ليس إلا لمعرفة الرجل واختباره بالعيان ولسماع جواب المدعى عليه وما عنده من الدلائل وما يضمر في نفسه من الخير والشر والأمر الذي دعا الجمعية إلى بعث مندوبيها إلى هذه الديار إنما هو حرصها على العلم بدلائل الجهتين وأفكار الفريقين بطريق يزيل الارتياب ويهتك الحجاب، أما العلم بما عند أحد الفريقين والجهل بما عند الآخر فلا يصيب الغرض ولا يفي بالمطلوب

المنشود فأهم مأرب سفرنا إليه هو العثور على ما انطوت عليه طويته وأخذ الجواب منه عن الأسئلة الموجهة إليه جواباً رسمياً محرراً وإقناعه باستقلال الحجاز وطلبنا منه بحرية الشعب الحجازي ودعوته إلى المسالمة بهم وتنزيله على رأي العالم الإسلامي كما اعترف به ووافق عليه الحزب الوطني الحجازي في برقيته إلينا المؤرخة 18 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1924م.

(7) وإنّا نؤكد لكم توكيداً بتاتاً لا مجال فيه للريب أنّا إذا وجدنا السلطان معاهداً بمعاهدة تقضي على استقلال بلاده وممتلكاته ومنفذاً لرغبات أعداء الإسلام وممالئاً لهم وسائراً في أهوائهم نبرأ منه براءة المؤمنين من المنافقين ونتحرز عنه احتراز السليم عن الأجرب والله على ما نقول شهيد.

(8) فعلى ذلك إن أحببتم كما سألنا الحزب الوطني الحجازي في برقيته إلينا المؤرخة 5 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1924 و18 أكتوبر سنة 1924 نتوسط بين الحزبين المتحاربين وندعوهما إلى المتاركة تذليلاً للعقاب وحقناً للدماء واحتراماً للأشهر الحرم ونظراً للموسم الذي أظل علينا زمانه على شرط أن يعترف السلطان بحكومة للشعب الحجازي مستقلة تامة ناجزة. هذا كل ما حدا به فكرة مصلحة البلاد ومنفعة المسلمين نصرة للحق وغيرة على الدين وابتغاءً لمرضاة الله ونعوذ بالله من المبادرة إلى الاهواء والحضّ على نصرة الباطل والسعي إلى

إضرار المسلمين وهذه آخر كلمة خرجت من أفئدة ترى حب أهل الحجاز دينها ومنفعتهم ديدنها واستقلال شعبها أقصى مناها وراحة سكانها غاية مبتغاها والأمر إليكم والذمة عليكم.

وفي الختام نصرح لكم بكل صراحة أن الحجاز مملكة إلهية وبلاد ربانية أن الحكم فيها إلا لله، هذه أرض لا تصلح لمبارزة الأعداء وإراقة الدماء ومسايرة الأهواء، يشترك في حقوق تطهيرها عن الأرجاس وتنزيهها عن الأدناس كل من شهد بالحق وآمن به سواء العاكف فيها والباد. إنها لمهد الإسلام ومهجر إبراهيم ومنشأ إسماعيل ومولد سيدنا محمد ومدفنه صلوات الله عليهم ومشهد المسلمين وكعبة آمالهم وقبلة صلواتهم بحياتها حياتهم وبموتها موتهم، فهي ليست لملوك العروش وقادة الجيوش ولا بمرمى القذائف والقنابل ومتعفر الأبطال والجحافل ومضربة السيوف ومطعن الرماح ومشتبك الجنود بل هي بيت وضع قياماً للناس وأمناً للطائفين والعاكفين والركع السجود. والحمد لله أولاً وآخراً.

السيد سليمان الندوي

رئيس الوفد الهندي

برقية الوفد الهندي إلى جمعية الخلافة

الخلافة ـ بمباي

جرت مفاوضات تامة في عدة اجتماعات عن جميع النقاط مع الملك ووزرائه وأخذنا أجوبتهم النهائية تحريرياً. يرون الجمهورية غير ممكنة وأن المؤتمر غير مفيد وغير ممكن وهم يوافقون على إنشاء حكومة دستورية يرأسها الملك الحالي الذي لا بدَّ من شخصيته في نظرهم، وهم يقبلون استشارة البلدان الإسلامية في الأمور الدينية. وهم يميلون للوصول إلى تفاهم مع جمعية الخلافة.

الطريق إلى مكة مقفلة بسبب الحرب. وصلنا جواب ابن سعود يدعونا للمفاوضة ولكن لا يرخص لنا بالذهاب حتى نعترف نحن وابن سعود خلال المفاوضة على يد الحكومة المحلية بالكتابة: إن الشريف علي الملك الشرعي للحجاز. أبرقوا إلينا بالتعليمات.

الإمضاء

آدم سليمان

جواب جمعية الخلافة

على برقية الوفد

السيد سليمان ـ الوفد الهندي ـ جدة.

الجواب على تلغرافكم تأخر لأننا رأينا من اللازم أن يجتمع في دلهي ممثلو اللجنة التنفيذية من كل البلاد وقد قرر ما يأتي:

ليست اللجنة مستعدة لتغيير شيء مما قررته من أن مؤتمر العالم الإسلامي لازم لتقرير مستقبل إدارة مركزية إسلامية يتبادل فيها ممثلو الشعوب الإسلامية البحث في الحالة الحاضرة وما تحتاج إليه وتحقيق ما نشر بخصوص الحوادث الأخيرة الناشئة عن الحرب. حقن الدماء وتأسيس السلم غير ممكن إلا إذا سافر الوفد إلى مكة في الحال ليفاوض ابن السعود أيضاً.

إن الأمير علي في منعه الوفد من السفر للمفاوضة في المسائل المختلف عليها يوجد موقفاً يستحيل معه حلّ المشكلة.

اللجنة تتأسف لهذه الخطة من الأمير علي والشروط التي

عرضت غير مقبولة، أملي أن يعيد النظر ويتخذ الخطة اللائقة ليرضي العالم الإسلامي. إذا كان الوفد حتى الآن لم يؤذن له بالتقدم فوقفوا المفاوضات وأبرقوا بالنتيجة.

الرئيس

شيله كچلو

كتاب الوفد
إلى رئيس الوزارة الحجازية
برفض جمعية الخلافة شروط الحجاز

جدة: 3 رجب سنة 1343

إلى فخامة رئيس الوزراء الأمجد الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله. وبعد فقد نتشرف بإحاطتكم علماً بأن البرقية المنتظرة من اللجنة التنفيذية لجمعية الخلافة المركزية المنعقدة بدهلي تحت رياسة رئيسها الدكتور سيف الدين كجلو وصلتنا صباح اليوم وفيها أن نسأل حكومة فخامتكم إرجاع النظر في أمر المؤتمر الإسلامي للنظر في مصير مهد الإسلام وفي حكمكم علينا بقبول شرائط معلومة مذكورة في كتابكم المؤرخ 18 جمادى الثانية سنة 1343 إلينا فاقبلوا معذرتنا عن قبولها وأن تسمحوا لنا بمقابلة عظمة سلطان نجد لنعرض عليه قبول صلح أو متاركة تؤدي إلى السلم ولنشافهه في

أمر جزيرة العرب والمباني القدسية في الحرمين المحترمين وتحقق أمر الطائف ونأخذ منه جواباً كتابياً رسمياً عن نياته ومعاهداته. فحيث إن المركب المسافر إلى السويس يصل هنا بعد أيام نسألكم ردّكم الجواب علينا سريعاً لنقطع الأمر في سفرنا أو بقائنا هنا وفي الختام اقبلوا منا غاية الاحترام.

سيد سليمان الندوي

رئيس

وفد الخلافة الهندي

جواب رئيس الوزارة الحجازية

حضرة الأمجد الأكرم السيد سليمان الندوي
رئيس وفد جمعية الخلافة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فإن البرقية الواردة إليكم من جمعية خلافتكم المنعقدة تحت رياسة الدكتور سيف الدين كچلو كما ذكرتم في كتابكم المؤرخ في 3 رجب سنة 1343 ورفضها لشرائطنا المبلغة إليكم من مقامنا في كتابنا السابق المؤرخ في 18 جمادى الآخر سنة 1343 التي هي في نظرنا الوسيلة الوحيدة لتأييد قواعد السلم الممكن بها المذاكرة وأن تكون أساساً للتفاهم يوجب علينا عدم الطمأنينة بحسن نيّة الجمعية التي رفضت قبولها وأن مذكراتنا لكم والمخابرات التي دارت إنما هي لكم بصفة كونكم أفراداً من هيئة إسلامية وإن كان لا يمكن الاعتراف بأنها تمثل العالم الإسلامي حتى ولا المسلمين في الهند الذين أكثرهم يكاتبنا ومرتبط بنا، فإنه من خطتنا أن نجيب كل من خاطبنا من إخواننا المسلمين وخلافهم لإظهار الحقائق وقياماً بواجب المجاملة المعتادة، وكما أن

جمعيتكم لا يمكنها العدول عن قراراتها المستحيل تطبيقها فإننا كذلك لا يمكننا الرجوع عن قراراتنا التي أبلغناكم إياها وأفهمناكم بها الحقيقة وكيف تكون سلامة الأراضي المقدسة من شوائب المداخلة والإخلال بقدسيتها واستقلالها وأن ما فعله الأمير عبد العزيز ابن سعود رئيس عشائر نجد في الطائف من النهب والسلب وقتل الأبرياء وسفك الدماء في الحرمين وهدم المباني المقدسة كما يفعل اليوم من قطع السابلة وسرقة المواشي للأهالي المسالمين وتجاوزه على حدودنا وأراضينا بغير حق فسوف يحققه المسلمون إن شاء الله في حج هذا العام بعد تعريف المعتدي الأثيم حدَّه بحول الله وقوة وحدّ سيوفنا. وأما المؤتمر الذي تشير إليه جمعيتكم فلا نعترف به وأن حكومتنا قد قبلت الاشتراك في المؤتمر الذي سيعقد في المملكة المصرية الجليلة للبحث في شؤون الخلافة الإسلامية.

وقد أصدرنا أمرنا بتحضير ما دار بيننا من المخابرات لنشره على صفحات الجريدة الوحيدة الموجودة في جدة لتطلع عليها أمتنا الكريمة كما هو الواجب وعموم من يشاء من المسلمين وهي:

مذكرتكم الأولى غير الرسمية وجوابنا عليها، وكتابكم الأول لابن سعود وردّه عليكم، ومقررات جمعيتكم وجواب الحكومة عليها ومذكرتكم بطلب السفر إلى ابن سعود وجوابي

عليها وبرقيتكم لجمعيتكم والجواب عليها مع نص كتابينا هذين الأخيرين. ونتمنى لحضراتكم السفر السعيد في الباخرة التي ذكرتم أنها مسافرة إلى السويس بعد أيام والله يحفظكم.

4 رجب سنة 1343

رئيس الوزراء